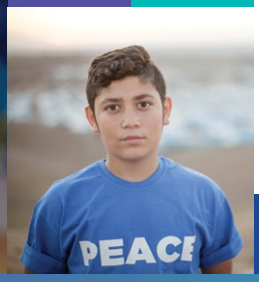

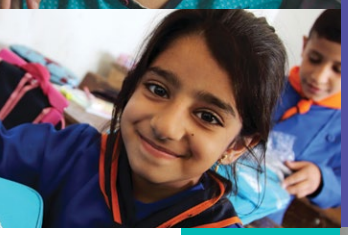

لقد قطعنا وعداً

ضمان مسارات التعلّم
والحماية للأطفال والشباب السوريين

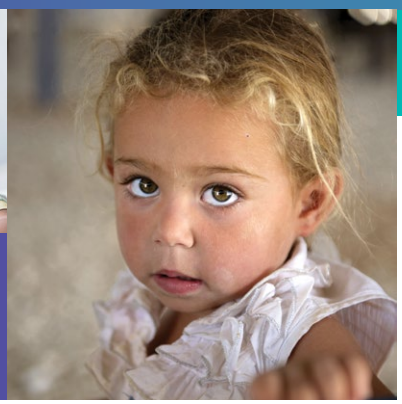

مؤتمر بروكسل
نيسان\إبريل 2018

دعم مستقبل سورية والإقليم
مؤتمر بروكسل الثاني
24-25 نيسان\إبريل 2018

#NOLOSTGENERATION
#لا_لضياع_جيل

حقوق ملكية الصور على الغلاف الأمامي

الصفّ الأعلى، من اليسار إلى اليمين
© اليونيسف\UN013169\علاوي
© اليونيسف\UN043095\ريتش

الصف الثاني، من الأعلى إلى الأسفل
© اليونيسف\UN043094\ريتش
© اليونيسف\UNI72028\سونودا

الصفّ الثالث، من اليسار إلى اليمين
© اليونيسف\UNI150161\نوراني
© اليونيسف\UNI141821\شيرمباكر

الوفاء بوعدنا

في مؤتمر لندن الذي عُقد في عام 2016، التزمَ المجتمع الدولي بضمان توفير مسارات التعلّم والحماية للأطفال والشباب السوريين الذين هدد الخطر مستقبلهم التعليمي بفعل الأزمة الجارية في سوريا. لقد التزم المجتمع الدولي بتأمين فرصٍ للتعلّم لكلّ الأطفال غير الملتحقين بالمدارس داخل سوريا، وكلّ الأطفال السوريين في سنّ الدراسة اللاجئين في الدول الخمس المُستضيفة لهم وهي (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر)[1] فضلاً عن أطفال المجتمعات المُضيفة الذين تأثّروا سلباً، وذلك من خلال طلب تمويل بقيمة 1.4 بليون دولار سنوياً.

بعد مُضي عامٍ واحد على مؤتمر لبنان، وخلال مؤتمر بروكسل في عام 2017 طالب تقرير التعليم هيكلة الاستجابة بشأن التعليم داخل سوريا لتكون أكثر فاعليةً[2]، ودعم نظام التعليم العام في الدول المُضيفة الخمس، ودمج خطط وسياسات الاستجابة لوضع اللاجئين، وتقوية آليات حماية الأطفال.

في عام 2018، ومع دخول الأزمة في سوريا عامها الثامن، تبقى الحاجة إلى احترام الالتزام المُقدّم ملحةً، كما كانت دائماً. مع ذلك، مايزال كثيرٌ من الأطفال الأكثر تهميشاً داخل سوريا وفي الدول المُضيفة محرومين من الوصول إلى فُرص التعلّم المنصفة والعادلة والشاملة، وهذا ما يُعرّض الجيل القادم بأكمله للخطر.

لقد تحقق بعض التقدم بوساطة الجهود الجماعية لحكومات الدول المُضيفة – التي تستمر في تقديم مساهمةٍ مهمّةٍ من خلال فتح أنظمتها التعليمية لاستقبال الأطفال اللاجئين – وشركاء مبادرة لا لضياع جيل No Lost Generation NLG. حققت معدلات الالتحاق بالمدارس في سوريا استقراراً، حيث التحق نحو 3.7 مليون طفل (64% من الأطفال في سنّ الدراسة) بمدارسهم. وفي الدول الخمس المُضيفة، ارتفع عدد الأطفال السوريين في سنّ الدراسة الملتحقين بالتعليم الرسمي أو التعليم غير الرسمي المُنظّم NFE،[3] من 1.04 مليون (59%) في كانون الأول\ديسمبر 2016 إلى 1.25 مليون (65%) في كانون الأول\ديسمبر 2017.

هذا التقدم الحاصل الذي تمّ تحقيقه من خلال التحوّلات الإستراتيجية في الاستجابة للتعليم بالتركيز على الدعائم الثلاث، وهي الوصول إلى التعليم والجودة وتقوية النظام، مكّن من تفادي وقوع الأطفال والشباب المعنيين في حالةٍ أسوأ.[4] مع ذلك، مايزال المشوار في بدايته للوفاء بالوعد الذي تمّ قطعه في مؤتمر لندن. ما يزال نحو 2.08 مليون (36%) طفل سوري في سنّ الدراسة غير ملتحقين بالمدارس داخل سوريا يُضاف إليهم 689 ألف (35%) طفل سوري في سنّ الدراسة موجودين في الدول المُضيفة الخمس غير ملتحقين بالمدارس. يمثل الأطفال الأكثر احتياجاً، بما فيهم ذوو الإعاقات، ،غالبية هؤلاء الأطفال.

تتصف العقبات التي تحول دون وصول الأطفال والشباب السوريين إلى التعلّم، وكذلك زيادة فاعلية ذلك التعلّم بالتعقيد وتمتدّ خارج قطاع التعليم لتشمل طيفاً واسعاً من القضايا الاقتصادية الاجتماعية ومسائل الحماية. تتضمن عوامل التعقيد هذه انتشار عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، نقص وثائق الهوية، الافتقار إلى الأمان في المنزل وفي المدرسة، الآثار النفسية الاجتماعية التراكمية للتشرُّد والصدمات النفسية المطوّلة، واضطرار الأفراد الشباب إلى كسب العيش لأنفسهم ولعائلاتهم.

في عام 2017، تمّ حساب المتطلبات الإجمالية للتمويل اللازم من أجل الاستجابات الإنسانية التعليمية في سوريا والدول المُضيفة الخمس بـ 1091 مليون دولارٍ أمريكي،[5] ومع نهاية العام، تمّ جمع 566 مليون دولارٍ أمريكي أي فقط 52% من التمويل المطلوب. كما يمثل هذا الوضع تراجعاً عن مبلغ 618 مليون دولارٍ أمريكي الذي تمّ جمعه في عام[6] 2016 (71% من احتياجات القطاع)، الأمر الذي يفرض تحدّياً جديداً يحول دون تحقيق استجابة فعّالة في مجال التعليم.

حتى تكون الاستجابة بشأن التعليم إستراتيجيةً وفعّالةً، وحتى نفي بعهدنا ونضمن تأمين مسارات التعلّم والمستقبل لكلّ الأطفال والشباب السوريين، يجب أن يحظى تأمين التمويل في الوقت المناسب وبشكلٍ مستدام ولعدة سنوات أهميةً حاسمة في عام 2018 تماماً كما كان عليه في عام 2016. يمثل المؤتمر الثاني المعقود في بروكسل في نيسان\إبريل 2018 فرصةً لتجديد الوعد الذي قطعناه منذ سنتين في لندن.

---

1 تمّ ترتيب الدول المُضيفة في هذا التقرير (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر) استناداً إلى تدفق اللاجئين.

2 انظر التقرير لا لضياع جيل (٢٠١٧). الإعداد لمستقبل الأطفال والشباب في سوريا والإقليم من خلال التعليم، بَعد مُضي عامٍ واحد على مؤتمر لندن: التقرير الكامل. متاح على: http://wos-education.org/uploads/reports/170331_Brussels_paper.pdf

3 يشير مصطلح "الأطفال في سن الدراسة" إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 17 سنة.

4 يُقصد بمصطلح الشباب المدى العمري من 15 حتى 24 عاماً.

5 تمّ استخلاص متطلبات التمويل من نداءات التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية للعراق وسوريا وخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة (3RP) لهم وذلك اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017 وقد تمّ تعديلها دورياً استناداً إلى تحديثات نداء التمويل التي تتم في منتصف السنة، حيثما أمكن ذلك. التمويل المُستلم بحسب الحالة بتاريخ كانون الأول\ديسمبر 2017. انظر الملحق 2 فيما يتعلق بمسائل تتبع التمويل.

6 يرجى ملاحظة أنّه لا تتم تغطية كل التمويل الموجه إلى قطاع التعليم بشكل ملائم. لكن، يبقى التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية بشأن التعليم مصدر قلقٍ رئيس (انظر المقطع 3 من الملحق 2 للاطلاع على مناقشةٍ أوسع).

المحتويات

1 بعد مضي عامين على مؤتمر لندن: وضع الأطفال والشباب **1**

1. 1 الوصول إلى فُرص التعلّم 2

2. 1 جودة التعليم 5

3. 1 العقبات التي تحول دون الوصول والتعلّم 5

4. 1 الوصول إلى اللاجئين الفلسطينيين 8

2 تأمين سبل العيش: الاستجابة الإستراتيجية حتى الآن **9**

1. 2 زيادة الوصول إلى التعليم 9

2. 2 تحسين جودة التعليم 10

3. 2 تقوية النظام التعليمي 11

3 تحليل التمويل وحشد الموارد **12**

4 ضمان مسارات التعلّم: التحديات الأساسية **13**

5 التوصيات **14**

1. 5 المطالب الرئيسة للسنة القادمة: مؤتمر بروكسل 14

2. 5 التوجّه الإستراتيجي لشراكة لا لضياع جيل – في الأجلين القصير والمتوسط 14

الملحق 1: لمحة عن الاستجابات القطرية 17

الملحق 2: المنهجية والتعريفات 38

الأسماء البِدائية 39

المراجع 41

الشكر والتقدير

ساهم الشركاء في سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر بإعداد مسودة هذا التقرير وهم: الوزارات والمراكز الوطنية المسؤولة عن التعليم؛ فِرق المكاتب القُطرية للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ المجموعات القُطرية للمانحين في مجال التعليم؛ والمنظمات غير الحكومية السورية والدولية.

على المستوى الإقليمي، وفّر شركاء التعليم والتطوير مدخلاتٍ تقنية، هؤلاء الشركاء هم كالتالي: من وكالات الأمم المتحدة: اليونسكو، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات: ميرسي كوربس Mercy Corps ، مجلس اللاجئين النرويجي ومنظمة أنقذوا الأطفال. شملت المساهمات المقدمة من أوساط المانحين كلاً من كندا، قسم التنمية الدولية (DFID)، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO)\سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسّع (NEAR)، وهولندا.

تمّت المصادقة على النتائج والتوصيات التي قدمها التقرير خلال الاجتماع التشاوري حول التعليم المنعقد في 15 آذار\مارس 2018 في عمان الأردن.

بالإضافة لذلك، ساهمت في إعداد هذا التقرير الرؤى التي تمّ تشاركها بين المعلمين والشباب السوريين في مخيمات اللاجئين في الأردن.

1

بعد مضي عامين على مؤتمر لندن: وضع الأطفال والشباب

مع دخوله عامه الثامن في سوريا، أدى النزاع إلى تهجير أكثر من 11.6 مليون سوري من ديارهم: تمّ تشريد نحو 6.1 مليون سوري داخلياً بينما طلب 5.5 مليون سوري اللجوء إلى الدول الخمس المُضيفة تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر.[7]

أُطلقت مبادرة "لا لضياع جيل NLG" في عام 2013 لتركيز الاهتمام على معاناة الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات التي ألمت بسوريا والعراق. بالاستناد إلى الجهود المبذولة في إطار هذه المبادرة، مَثّل مؤتمر "دعم مستقبل سوريا والإقليم" الذي عُقد في لندن عام 2016 تحولاً كبيراً في استجابة المجتمع الدولي للأزمة في سوريا، حيث شمل ذلك التركيز على الوظائف والفرص الاقتصادية، والدور الاستراتيجي للتعليم، والحاجة إلى تقديم التزاماتٍ طويلة الأجل لتوفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبُّؤ به لسوريا والإقليم.

الإطار 1 مبادرة "لا لضياع جيل" (NLG)

تمثل مبادرة "لا لضياع جيل" التزاماً طموحاً للعمل من قبل العاملين في المجال الإنساني، والجهات المانحة وصانعي السياسات لدعم الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات في سوريا والعراق، وتهدف هذه المبادرة إلى تأمين سلامة ومستقبل جيلٍ كاملٍ من الأطفال والشباب الذين تتعرض رفاهيتهم وتعليمهم وتطورهم إلى الدمار بسبب سبع سنوات من الحرب.

إنّ إعداد البرامج في ظل مبادرة "لا لضياع جيل NLG" متضمّنٌ في خطط الاستجابة الإنسانية (HRP) للأزمات في سوريا والعراق، بالإضافة إلى الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) في الدول المُضيفة في المنطقة (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر). وهي تصل إلى الأطفال والشباب تحت ثلاث دعائم للبرنامج هي: التعليم، وحماية الأطفال، والمراهقين والشباب، كما تتوافق المبادرة مع الرؤية طويلة الأجل لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، المنصوص عليها في جدول أعمال 2030 تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حول التعليم.

على المستوى الإقليمي ، مبادرة "لا لضياع جيل NLG":

- توفر إطاراً إقليمياً شاملاً لمناطق الاستجابة الرئيسة.
- توفر منصة للدعوة المشتركة بشأن أولويات الأطفال والشباب.
- تقوي أصوات ووجهات نظر المراهقين والشباب.
- تربط الجهود في القطاعات المختلفة لتحقيق النتائج المتعلقة بالقضايا التي لا يمكن معالجتها عن طريق قطاعٍ واحد فقط ، مثل عمالة أو زواج الأطفال.
- تجمع بين الاستجابات الفورية والاستثمارات الإستراتيجية للمستقبل.
- تحشد الموارد للقطاعات المعرضة لخطر نقص التمويل.

Website: www.nolostgeneration.org

حدد المشاركون في مؤتمر لندن هدفاً طموحاً تمثل في إيصال فُرص التعلّم إلى جميع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس داخل سوريا، وجميع الأطفال السوريين في سن الدراسة في البلدان المُضيفة الخمسة، بالإضافة إلى الأطفال المتضررين من المجتمعات المُضيفة. وقد طُلب مبلغ 1.4 مليار دولار سنوياً لتمويل التعليم من أجل تحقيق هذا الهدف. بعد عامين من مؤتمر لندن، وقبل المؤتمر الثاني في بروكسل في نيسانِ\إبريل 2018، يعرض هذا التقرير توافق شركاء مبادرة "لا لضياع جيل"، والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، والمانحين، والحكومات المتأثرة على:

[7] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (البيانات اعتباراً من شباط\فبراير 2018).

- مدى وفاء شركاء مبادرة "لا لضياع جيل NLG" بالتزامهم بتوفير فرص التعلّم لجميع الأطفال السوريين، وكذلك الأطفال المهمشين في المجتمعات المُضيفة.
- الاستراتيجيات الأساسية المطلوبة للوصول لهؤلاء الأطفال الذين ما زالوا غير ملتحقين بالمدرسة أو غير ملتحقين بأيٍّ من الأشكال الأخرى للتعلم المعترف به.
- ما الذي يجب القيام به بشكلٍ مختلف في السنوات القادمة من أجل تأمين مسارات التعلّم لجميع الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمة؟

1.1 الوصول إلى فرص التعلّم

الاتجاهات الإجمالية

يوجد داخل سوريا والدول الخمس المُضيفة نحو 4.9 مليون طفل سوري في سن الدراسة ملتحقين بالتعليم الرسمي وغير الرسمي (64% من السكان في سنّ الدراسة).[8] تظهر الاتجاهات استقراراً في عدد الملتحقين داخل سوريا وتقدماً في الدول الخمس المُضيفة – ويمثل ذلك مساراً إيجابياً بالنظر إلى الحجم غير المسبوق للأزمة في سوريا والظروف الصعبة للغاية والمتغيرة باستمرار (الشكل 1).

تستمر الدول المُضيفة في تقديم مساهمةٍ كبيرة من خلال فتح أنظمتها الوطنية للأطفال اللاجئين وإزالة العوائق التي تحول دون وصولهم إلى التعليم. إنّ سبعة من أصل كلّ ثمانية أطفال من المنخرطين في فرص التعلّم موجودون في المدارس الرسمية. ساهم التعليم غير الرسمي (NFE)، الذي تمّ توفيره بشكل إستراتيجي من قِبل المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية (NGOs)، في توفير التعلّم لنحو 300 ألف من الأطفال ممّن هم في سنّ الدراسة من السوريين ومن المجتمعات المُضيفة المتأثرة، كان منهم أكثر من 160 ألف طفل سوري غير ملتحق بالمدرسة.

تشير التقديرات إلى أنّ الاستجابة الإنسانية المستمرة منذ عام 2014 منعت 2.5 مليون طفل من الخروج من المدرسة،[9] ومع ذلك، لازال الطريق طويلاً قبل تحقيق هدف مؤتمر لندن 2016 المتمثل في الوصول إلى جميع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس داخل سوريا، وجميع الأطفال السوريين في سنّ المدرسة اللاجئين في الدول الخمس المُضيفة، بالإضافة إلى أطفال المجتمعات المُضيفة المتأثرين. ما يزال نحو 2.8 مليون (36%) طفل سوري في سنّ الدراسة غير ملتحقين بالمدارس في سوريا والدول الخمس المُضيفة.

الشكل 1 عدد الأطفال السوريين في سنّ الدراسة، والملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس في سوريا والدول المُضيفة.[10]

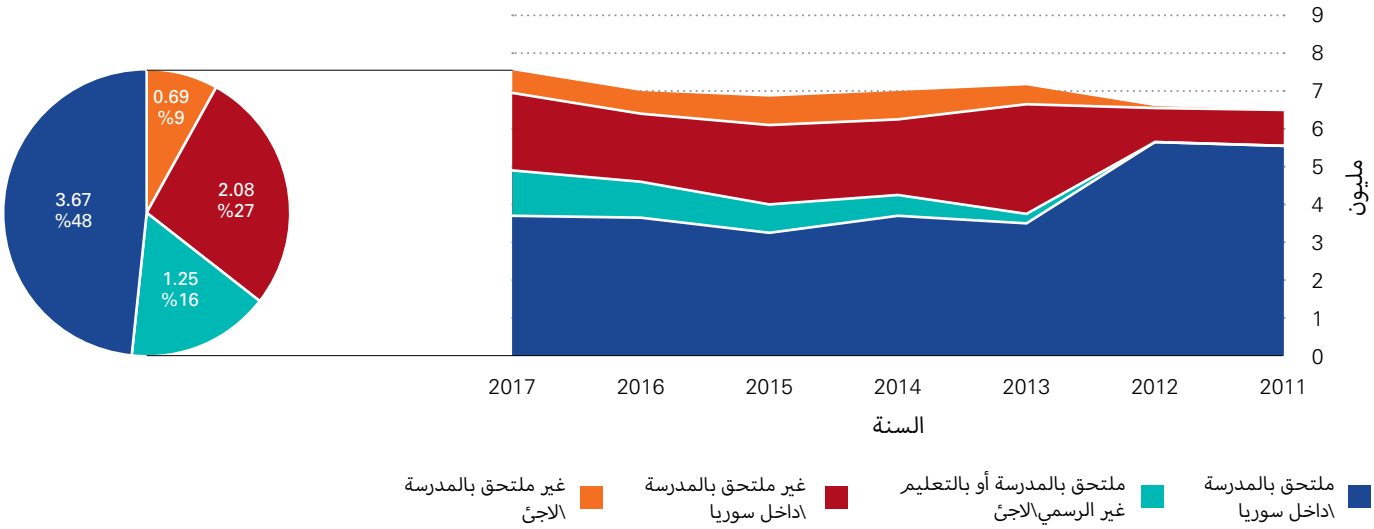

[8] يشمل رقم عدد الملتحقين أيضاً عدداً صغيراً من الأطفال الفلسطينيين اللاجئين داخل سوريا.

[9] التصريح مستند إلى عملية محاكاة استخدمت معادلة انحدار لوغاريتم- مستوى لبيانات الالتحاق بالمدارس داخل سوريا في السنوات الثلاث الأولى من الأزمة في سوريا، وباستخدام الانحدار العادي بطريقة المربعات الصغرى لبيانات الالتحاق بالمدارس في السنوات الثلاث الأولى من أزمة اللاجئين في الدول الخمس المُضيفة. يفترض اختيار النماذج أنّ حكومات سوريا والدول الخمس المُضيفة تمتلك القدرة على إبطاء الزيادة في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس دون الحاجة لدعمٍ إضافي من المجتمع الدولي.

[10] انظر الحواشي الخاصة بالشكل 2 والشكل 3. يشكل الجمع بين البيانات داخل سوريا وخارجها الوضع العام، ولكن ليس بدقةٍ تامة 100%. يتمّ الإبلاغ عن المعلومات داخل سوريا على أساس السنة الدراسية، في حين يتمّ الإبلاغ عن المعلومات خارج سوريا على أساس التقويم السنوي. اليونيسف. 2018 (تصدر قريباً) التحليل الكمي للتعليم في سوريا، 2011\2010 إلى 2017\2016

داخل سوريا

ضمن الـ 5.76 مليون طفل في سنّ المدرسة الموجودين داخل سوريا، ظلّ الالتحاق بالمدارس مستقراً بعد الانخفاض الحادّ الذي حصل في العام الدراسي 2012/2011، حيث التحق نحو 3.7 مليون طفل (64%) (الشكل 2).[11] يقع أكثر من 40% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سوريا في الفئة العمرية 15-17 سنة، وإنّ الالتحاق بالمدارس هو بشكلٍ طفيف لصالح الفتيات، حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.03 في العام الدراسي 2017/2016.[12]

بالمجمل يوجد نحو 3.9 مليون شاب سوري ضمن الفئة العمرية (15-24 سنة) داخل سوريا، 34% منهم في سنّ المدرسة الثانوية. ومع التحاق فقط نحو 420 ألف شاب بالمدرسة، تكون معدلات الالتحاق الإجمالية بالمرحلة الثانوية منخفضةً وتبلغ 32%. يزيد عدد الفتيات في المدارس الثانوية العامة عن عدد الفتيان (193 ألفاً مقابل 152 ألفاً)، في حين يبلغ عدد الفتيات في المدارس الثانوية المهنية نحو نصف عدد الفتيان (27 ألفاً مقابل 51 ألفاً).

الشكل 2 عدد الأطفال في سنّ المدرسة الملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس داخل سوريا[13]

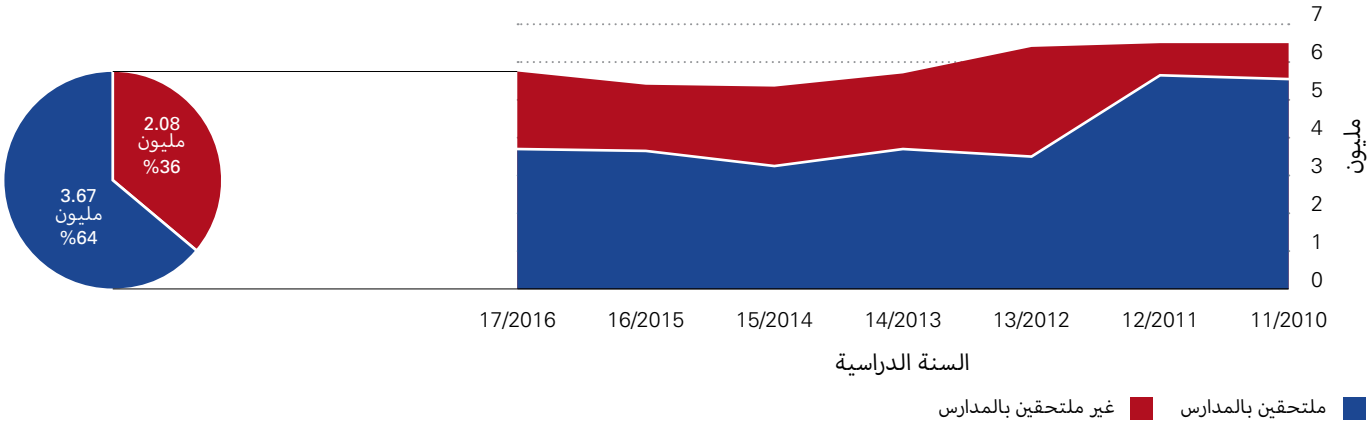

بينما ظلّ الالتحاق بالمدارس مستقراً، ازداد عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس داخل سوريا من 1.75 مليون طفل في العام الدراسي 2016/2015 إلى 2.1 مليون في العام الدراسي 2017/2016. يُوضح ذلك بشكلٍ أساسي بوساطة التعديل الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) على التقديرات الأعلى للأفراد في سنّ المدرسة (انظر الملحق 2).

في الدول الخمس المُضيفة

في كانون الأول/ديسمبر 2017، وُجد 1.94 مليون طفل سوري لاجئ في سنّ الدراسة في الدول الخمس المُضيفة (تركيا، لبنان، الأردن، العراق ومصر)، وذلك مقارنة بـ 1.77 مليون طفل لنفس الشهر في عام 2016 (الجدول 1). ارتفع عدد الأطفال السوريين في سنّ المدرسة الملتحقين بالتعليم الرسمي أو التعليم غير الرسمي المُنظّم من 1.04 مليون (59%) في كانون الأول/ديسمبر 2016 إلى 1.25 مليون (65%) في كانون الأول\ديسمبر 2017، وهذه الزيادة مدفوعةٌ بشكلٍ أساسي بزيادة الالتحاق الرسمي بالمدارس في تركيا وفي التعليم غير الرسمي في لبنان. بالمقابل، انخفض عدد الأطفال السوريين غير الملتحقين بكلٍّ من التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي المُنظّم من 731,614 (41%) في كانون الأول/ديسمبر 2016 إلى 689,087 (35%) في كانون الأول/ديسمبر 2017 (الشكل 3).

يوجد نحو مليون لاجئ سوري مُسجّل من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة، 32% منهم في سنّ مرحلة التعليم الثانوي. في حين استقرّ معدل الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال في المدارس الابتدائية، فقد ينخفض ذلك المعدل بشكلٍ كبير في مرحلة التعليم الإعدادي. بدقة، لم يصل معدل الالتحاق الإجمالي للطلاب السوريين في التعليم الثانوي إلى 25% في جميع الدول المُضيفة باستثناء مصر. تُظهر المقارنة بين اللاجئين السوريين وأقرانهم في مجتمعاتهم المُضيفة اتساع الفجوة في المرحلتين الثانوية والجامعية. وعلى الرغم من التحسينات الهامشية في توافر البيانات وجودتها، يوجد نقصٌ في المعلومات المطلوبة لتعريف اللاجئين الشباب بالبرامج القائمة على الأدلّة والمصممة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم في مجالي التعليم والحماية.

---

[11] اليونيسف. 2018 (تصدر قريباً) التحليل الكمي للتعليم في سوريا، 2010\2011 إلى 2016\2017

[12] معدل الالتحاق الإجمالي للبنات مقسوماً على معدل الالتحاق الإجمالي للفتيان.

[13] قبل السنة الدراسية 2016/2015، قُدّر عدد السكان في سنّ الدراسة عن طريق أخذ متوسط التقديرات من المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة (UNPD)، ومكتب التعداد في الولايات المتحدة الأمريكية. منذ السنة الدراسية 2016/2015، كان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) هو المُزوّد الوحيد لتقديرات السكان. تُقدّر الأرقام المدرسية باستخدام نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) مع افتراض أنّ الالتحاق بالمدارس في منطقة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش (ISIL) هي 25%. يحتسب الملتحق بالتعليم غير الرسمي على أنه غير ملتحق بالمدرسة.

الجدول 1 لمحة تعليمية في الدول الخمس المُضيفة: كانون الأول / ديسمبر 2017 وكانون الأول / ديسمبر 2016.[14]

الدولة	السنة	الأطفال السوريون اللاجئون في سنّ الدراسة المسجلون[15]					
		كلي	التعليم غير النظامي	التكافؤ بين الجنسين	فقط في التعليم غير الرسمي[16]	غير ملتحق بكل من التعليم الرسمي وغير الرسمي أعداد	ونسب
تركيا	2017	976,200	610,515	1.08	20,000	345,685	%35
	2016	833,039	492,544		13,000	327,495	%39
لبنان	2017	625,222	264,970	1.02	92,617	267,635	%43
	2016	604,133	247,025		54,746	302,362	%50
الأردن	2017	233,052	130,668	1.02	29,247	73,137	%31
	2016	232,868	126,127		19,537	87,204	%37
العراق	2017	66,514	46,335	1.02	17,549	2,630	%4
	2016	61,804	29,172		18,079	14,553	%24
مصر	2017	42,009	41,640	1.02	369	–	–
	2016	37,356	35,884		1,472	–	—
المجموع لكلّ الدول المُضيفة	2017	1,942,997	1,094,128	1.05	159,782	689,087	%35
	2016	1,769,200	930,752		106,834	731,614	%41

تستمر تركيا في استضافة العدد الأكبر من الأطفال اللاجئين في سنّ الدراسة الذي ارتفع من 833,039 في عام 2016 إلى 976,200 في عام 2017. بفضل الجهود الكبيرة، ازداد عدد الأطفال اللاجئين الملتحقين بالمدرسة بنحو 25%، ومع قيام وزارة التعليم الوطني (MONE) بإدراج الأطفال السوريين في النظام الوطني تدريجياً، حدث لأول مرة في عام 2017 أن وُجد عدد من الأطفال السوريين في سنّ الدراسة ملتحقين بالمدارس العامة التركية (373,381) يفوق العدد الموجود في مراكز التعليم المؤقتة (231,134). في لبنان، ارتفع مستوى التحاق الأطفال السوريين في سنّ الدراسة، بكلٍّ من التعليم الرسمي و غير الرسمي، من 301,771 في عام 2016 إلى 357,587 في عام 2017. لقد أدى تعظيم استخدام المدارس العامة عبر نظام الفترة المدرسية الثانية\المسائية إلى زيادة القدرة الاستيعابية لأنظمة التعليم الوطنية، خاصة في لبنان والأردن.

الشكل 3 عدد الأطفال السوريين اللاجئين في سنّ الدراسة الملتحقين وغير بالملتحقين بالمدرسة في الدول الخمس المُضيفة[17]

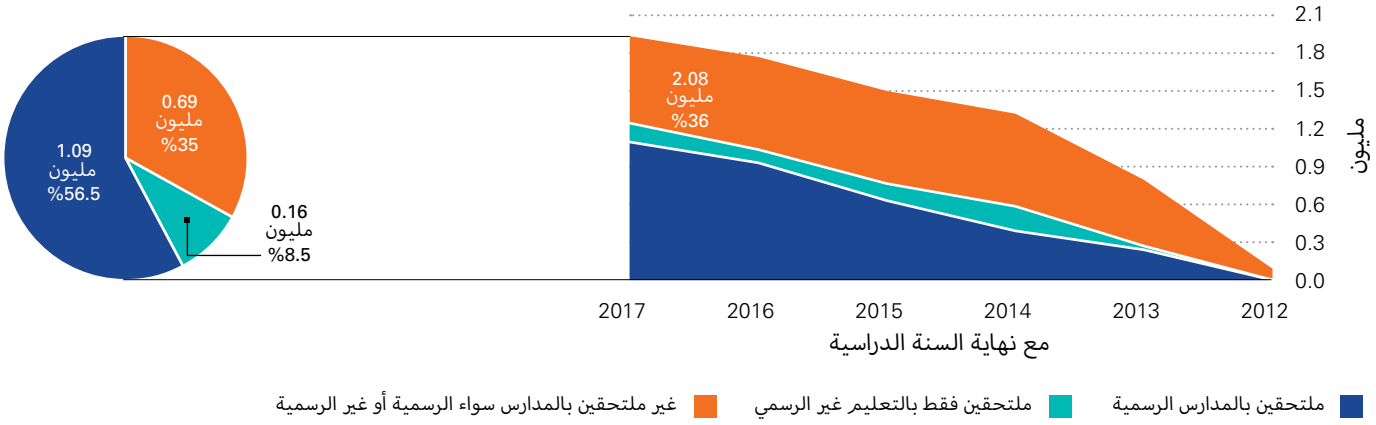

[14] استندت حسابات اليونيسف على بوابة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، والتحديثات الشهرية للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 3RP وتقرير حالة الأزمة السورية الذي تُصدره منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF. بما أنه يتمّ تحديث بيانات 3RP على أساس شهري، يستند هذا التقرير إلى تبليغ شهر كانون الأول/ ديسمبر، عند إجراء تحليل شامل للبيانات، ويتمّ التدقيق للتأكد من عدم وجود ازدواجية في العد وتصحيحها في حال وجودها بالتشاور مع أصحاب المصلحة في التعليم ومراكز تنسيق إدارة المعلومات في كلّ بلد. كما تتمّ مراجعة البيانات التاريخية وتصحيحها عند الضرورة، وهذا هو السبب في اختلاف الأرقام الواردة في في شهر كانون الأول\ديسمبر 2016 عن تلك الواردة في تقرير العام الماضي لمبادرة "لا لضياع جيل NLG".

[15] يشير مصطلح "اللاجئون المسجلون" إلى هؤلاء الأفراد المسجلين إما لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR أو لدى الدولة المُضيفة. في بعض الحالات، يشمل الالتحاق بالمدارس أيضاً اللاجئين غير المسجلين، وبالتالي من الممكن أن يكون عدد الملتحقين بالمدارس قريباً جداً من عدد اللاجئين المسجلين (حالة مصر) أو حتى أكبر. بالنسبة للبنان، فإنّ عدد الأطفال اللاجئين السوريين يقابل العدد الإجمالي للأطفال المعلوم لدى المفوضية (أي، كلّ من المسجلين والآخرين الذين اتصلوا بالمفوضية للتسجيل). بالإضافة إلى ذلك، تتعلق بيانات التعليم في لبنان بالفئة العمرية التي تتراوح بين 3 إلى 18 سنة نظراً لأنها الشريحة السكانية المستهدفة في إطار العمل الخاص بخطة توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE II).

[16] في عام 2017، وصل عدد شركاء الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 3RP نحو 300 ألف طفل ملتحقين ببرامج التعليم غير الرسمي. بعض هؤلاء الأطفال كان ملتحقاً أيضاً بالتعليم الرسمي وفي الوقت نفسه يدعم التعليم غير الرسمي تعلمهم. يبيّن الجدول 1 العدد التقديري للأطفال السوريين الملتحقين فقط في برامج التعليم غير الرسمي وغير ملتحقين بأي شكلٍ آخر من أشكال التعليم (أي غير ملتحقين بالمدرسة) اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2017.

[17] تستند حسابات اليونيسف على بوابة بيانات المفوضية، والتحديثات الشهرية لـ 3RP، وتقرير حالة الأزمة في سوريا الصادر عن اليونيسيف. بسبب التأخر في عملية الإبلاغ وتنقية البيانات، يتمّ الإبلاغ عن إحصاءات التعليم الموثوقة للاجئين وفقاً للسنة التقويمية عوضاً عن السنة الدراسية.

في الدول الخمس المُضيفة، يوجد احتمال أكبر في التحاق الفتيات في التعليم الرسمي، خصوصاً في تركيا، يصل مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى 1.08. وفي حين لا تتيح البيانات المتوفرة إمكانية إجراء حسابات دقيقة للتعليم غير الرسمي في عام 2017، يعني الإبلاغ الحالي تحقق التوازن بين الجنسين.

تستمر الأزمة السورية في فرض ضغطٍ على الأطفال والشباب في المجتمعات المُضيفة في الدول الخمس المُضيفة، لا سيّما في الدول الأصغر التي تعاني خصوصاً من نقص الموارد التعليمية. تقريباً واحد من كلّ ثلاثة أطفال في سنّ الدراسة في لبنان هو سوري، وواحد من كلّ 12 طفلاً في الأردن هو سوري.[18]

تعهد المشاركون في مؤتمر لندن بالوصول إلى ٣٠٠ ألف طفل من أطفال المجتمع المُضيف المتضررين من الأزمة في الدول المُضيفة. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على عددٍ دقيق لأطفال المجتمع المُضيف المستفيدين من برامج تعليم اللاجئين، فقد تمّ الإبلاغ عن إحراز تقدم. في لبنان، سهّل التكرار الثاني في تنفيذ خطة "الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم" (RACE II) حصول زيادةٍ في التحاق الأطفال اللبنانيين بالمدارس العامة من 185,659 في السنة الدراسية 2015/2014 إلى 209,759 في السنة الدراسية 2018/2017 .[19] في الأردن، يستفيد حالياً 38,975 طفلاً أردنياً من برامج التعليم غير الرسمي التي تستهدف بصورةٍ رئيسة الأطفال السوريين؛ وهذا يمثل نحو ثلاثة أضعاف العدد في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ بعض برامج التعليم غير الرسمي في العراق تستهدف كلّاً من اللاجئين السوريين والأطفال العراقيين المشردين داخلياً، أمّا في مصر، فإن اللوازم المدرسية التي تمّ تسليمها ضمن إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) تمكّنت من الوصول إلى 1.8 مليون طالب مصري وسوري.[20]

2.1 جودة التعليم

بالإضافة إلى الوصول والمشاركة، تظل جودة التعليم والتعلّم مصدر قلقٍ في سوريا والدول الخمس المُضيفة، كما يتبيّن من المعلومات المحدودة المتاحة.

داخل سوريا، أظهر تقييم مخرجات التعلّم في إدلب أنّ 59% من طلاب الصف السادس، و 52% من طلاب الصف السابع، و 35% من طلاب الصف الثامن في المدارس التي شملتها الدراسة لا يملكون مهارات القراءة من الدرجة الثانية.[21] بالإضافة إلى ذلك، توصّل تقييم القراءة في الصفوف الأولى (EGRA) وتقييم الرياضيات في الصفوف الأولى (EGMA) في إدلب وريف دمشق وريف حلب ودير الزور إلى أنّ أقلّ من 10% من طلاب الصف الثالث يمكنهم القراءة وأداء مهام أساسية في الرياضيات من مستوى الصف المماثل.[22]

تكشف الاتجاهات في الامتحانات الوطنية للصفين 9 و 12 داخل سوريا انخفاضاً كبيراً في كلٍّ من الوصول إلى التعليم وجودته.[23] انخفض عدد مرشحي امتحانات الصف 9 بنسبة 34% من عام 2011 إلى عام 2017، كما انخفض عدد المرشحين للصف 12 بنسبة 42% خلال الفترة نفسها. بالمثل، تراجع عدد المرشحين الذين اجتازوا الامتحانات للصفوف 9 و 12 بنسبة 39% و23% على التوالي.[24]

في الأردن، يُظهر القياس الفعال لـ 30 مدرسة على مدار السنوات الثلاث الماضية حصول تحسّنٍ بطيء في جودة التعليم، ومع ذلك، لا تزال هناك تحدياتٌ خصوصاً في مجال التعليم الرسمي فيما يخصّ مخرجات التعلّم. من خلال مشروع القراءة والرياضيات في الصفوف الأولى (RAMP)، قامت وزارة التربية والتعليم (MOE) بإجراء تقييم القراءة للصفوف الأولى EGRA وتقييم الرياضيات للصفوف الأولى EGMA ، وقد توسّعت الوزارة في أخذ العينات من السوريين من أجل توفير خط أساسٍ جديد. تشير النتائج إلى أنّ أداء الأطفال السوريين أقلّ من أقرانهم الأردنيين في القراءة، ولكنهم على قدم المساواة مع الأطفال الأردنيين في الرياضيات.[25]

3.1 العقبات التي تحول دون الوصول والتعلم

تتأثر النتائج المعروضة بمجموعةٍ واسعة من العوائق: من أنظمة التعليم المنهكة إلى قضايا حماية الأطفال والشباب، بالإضافة إلى تحدّيات البقاء الأساسية.

---

[18] استناداً إلى تقديرات السكان لعام 2017 المُنفذة من قبل شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة (UNPD) وبيانات تسجيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) حتى كانون الأول/ديسمبر 2017.

[19] معلومات مقدمة من وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE).

[20] معلومات واردة في صحيفة تتبع التعليم التابعة للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP).

[21] لجنة الإنقاذ الدولية. 2017. أثر الحرب في تعلّم الأطفال السوريين.

[22] شركة كيمونكس الدولية. 2017. حالة التعليم الابتدائي في الصفوف الأولى في سوريا.

[23] المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

[24] المركز الوطني للتقييم في التعليم، 2017.

[25] نتائج عمليات المسح التي تجري في منتصف المدة لمبادرة القراءة والرياضيات في الصفوف الأولى RAMP في الأردن، 2017.

داخل سوريا

تشير التقديرات إلى أنّ سبعة من كلّ عشرة أطفال في سنّ الدراسة، أو أكثر من 4.2 مليون طفل، يعيشون في مجتمعات يمثل دعم التعليم فيها حاجةً ملحّةً من أجل المحافظة على نظام التعليم أو إحيائه (انظر الخريطة 1). يعيش نحو 124 ألف طفل في سنّ الدراسة في مناطق محاصرة، حيث يصعب بشدة إيصال المساعدات الإنسانية، ويعيش 738 ألف طفل في سنّ الدراسة في مناطق يصعب الوصول إليها بسبب سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش (ISIL) أو بسبب التطويق العسكري أو لأسباب أخرى.[26]

خريطة 1 لكلّ سوريا (WoS)، مقياس شدة التعليم، حسب المجتمع المحلي.[27]

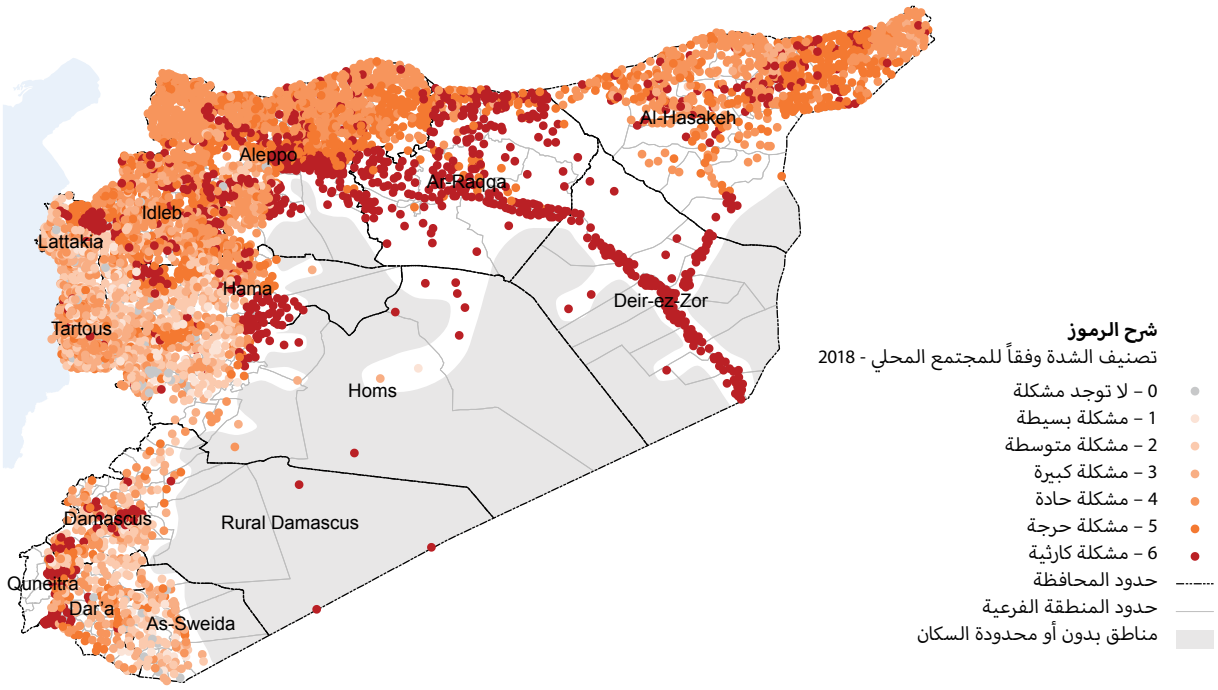

تاريخ الإعداد: تشرين الثاني/نوفمبر 2017
المصدر: OCHA، قطاع التعليم لكلّ سوريا

إخلاء المسؤولية: المسميات المستخدمة وعرض المواد على هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بترسيم قيودها الجغرافية أو حدودها.

يُبدي كلٌّ من الأطفال والمدرسين حالاتٍ من الشدة النفسية الاجتماعية تسبب بها النزاع، بما في ذلك الاكتئاب والقلق ونوبات الهلع. يزيد هذا من قابليتهم للتأثر بالمخاطر والتعرض لها، بما في ذلك إستراتيجيات التأقلم السلبية.

الإطار 2 الأطفال ذوو الإعاقات في سوريا

غالباً ما تكتنف تجربة الأطفال ذوي الإعاقة حالاتٍ من التهميش وعدم التمكين، كما يعيش كثيرٌ منهم حياةً منعزلة ويكافحون ضد وصمة العار والتمييز والعيش في بيئة لا تلائم احتياجاتهم وتستثنيهم من المشاركة الاجتماعية:

- تشير التقديرات إلى أنّ نحو 3.3 مليون طفل داخل سوريا **معرضون لمخاطر المتفجرات**.
- إنّ **عدم الحصول على الرعاية الطبية والنفسية المناسبة** قد أدى إلى إطالة أمد الإصابات أو تفاقمها، وكذلك الظروف التي تؤدي إلى الإعاقة بين الأطفال.
- يتعرض الأطفال ذوو الإعاقة **لمستويات أعلى من مخاطر العنف** ويواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.
- غالباً ما تفتقر أسر الأطفال ذوي الإعاقة، في فترات النزاعات أو الأزمات، إلى الوسائل أو القدرة على تزويد أطفالهم **بالمعدات المساعدة التي يحتاجون إليها**.

[26] وفقًا لتحديث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة OCHA للمواقع المحاصرة التي يصعب الوصول إليها ومجموعة بياناته، 19 كانون الأول/ديسمبر 2017.

[27] تمّ وضع مقياس الخطر على التعليم بوساطة قطاع التعليم لكلّ سوريا (WoS) بهدف وصف الاحتياجات في مجال التعليم. يتمّ في البداية حساب المقياس على مستوى المجتمع المحلي. تُعطي الحسابات وزناً أثقل للالتحاق بالمدارس وتوافر مرافق التعلّم وتوافر مؤشرات المعلمين. تعدّ هذه المؤشرات حساسةً لعدد حالات المشردين داخلياً وكثافة مؤشرات النزاع. لمزيد من التفاصيل ، يرجى الرجوع إلى http://wos-education.org/uploads/WoS%20-%20 Resources/Maps/HNO2018_CommSeverity_2018-03-27.png

الإطار 3 "هذا أكثر من عنف": لمحةٌ عامة عن احتياجات حماية الطفل في سوريا[28]

غالباً يتحمل الأطفال في سوريا مخاطر حماية متعددة وانتهاكات لحقوقهم بشكل يومي. إنّ قضايا حماية الطفل مترابطةٌ ومتشابكةٌ، حيث نادراً ما يواجه الأطفال قضية حمايةٍ معينة بمعزل عن قضايا الحماية وأوجه الضعف الأخرى. تشمل المخاطر والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال داخل سوريا:

- **عمالة الأطفال** - ينخرط كثيرٌ من الأطفال في أنشطةٍ اقتصادية خَطِرة ذهنياً أو بدنياً أو اجتماعياً ويُحرمون من حقهم في التعليم أو يتمّ الحد منه.
- **تجنيد الأطفال** - غالباً ما ينخرط الأطفال في أعمال القتال على الجبهات الأمامية، والتدريب العسكري وتقديم الدعم.
- **زواج الأطفال** - قد يلجأ الأطفال وأسرهم إلى زواج الأطفال كإستراتيجية تأقلم سلبية للاستجابة للصعوبات الاقتصادية والشواغل المتعلقة بالحماية.
- **التوثيق المدني/تسجيل المواليد** - يواجه الأطفال غير المسجلين صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.
- **العنف الأسري** - ساهمت التغييرات في هيكل الأسرة وتدهور الأوضاع المالية والمعيشية في زيادة العنف الأسري.
- **الوفيات والإصابات** - ما زال أكثر من 3 ملايين طفل معرضين لمخاطر المواد المتفجرة.
- **الشدة النفسية الاجتماعية** - تؤثر بشكل عميق تجارب العنف لدى الأطفال في المجتمعات المحلية والمدارس والمنازل، مقترنة بتدهور الأوضاع المعيشية، في رفاهيتهم ونموّهم وقدرتهم على التعلم.

لا تزال عمالة الأطفال تشكل عائقاً رئيساً أمام التعليم، حيث يعتبر أكثر من 2110 (40%) من المجتمعات المحلية التي شملها المسح في سوريا حاجة الأطفال إلى العمل أو لمساعدة الأسرة أحد الأسباب الأساسية لكونهم غير ملتحقين بالمدرسة.[29] في 82% من المجتمعات المحلية التي تمّ تقييمها، أفاد المستجوبون أنّ عمالة الأطفال تمثل مسألةً مثيرةً للقلق. من المرجح أن يشارك الفتيان في أشكال خَطرة من العمالة والفتيات في العمل المنزلي.[30]

يمثل تجنيد الأطفال مصدر قلقٍ عند الفتيان، حيث ذكر كثيرٌ ممّن تقلّ أعمارهم عن 15 سنة أنهم شاركوا في أدوارٍ قتالية فعلية.[31] منذ نشوب النزاع، كانت التقارير تشيرُ إلى منحىً تصاعدي فيما يتعلق بقضية زواج الأطفال بالنسبة للفتيات، وذلك على الرغم أنّ نطاق هذه القضية غير معروف. وفي 69% من المجتمعات المحلية التي تمّ تقييمها، أفاد المستجوبون بأنّ زواج الأطفال يمثل مسألة مُقلقةً، حيث أبلغ 20% منهم أنها قضيةٌ شائعةٌ أو شائعة جداً.[32]

يعيق عدم الوصول إلى وثائق الهوية سبل الوصول إلى التعليم بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية الضرورية. هذه هي أكثر حاجات الحماية التي تمّ تحديدها في كلٍّ من اللمحات العامة للاحتياجات الإنسانية (HNO) لعامي 2017 و 2018، حيث أفادت التقارير بأنها تؤثر في 83% من المجتمعات المحلية التي تمّ تقييمها.[33]

يمثل وضع الأطفال الأجانب الذين تقطعت بهم السبل في الإقليم الذي كانت تسيطر عليه داعش (ISIL) أحد الاهتمامات الإضافية والناشئة في مجال الحماية، إذ لا يمتلك هؤلاء الأطفال وثائق قانونية سارية المفعول، وهم غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم إلا بمستوىً محدود للغاية. يتعرض أيضاً الأطفال السوريون الذين كانوا يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها داعش (ISIL) لدرجةٍ عالية من خطر وصمهم بالعار، وكذلك حرمانهم من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الوصول غير التمييزي إلى التعليم.

تسببت الهجمات المتعمدة والعشوائية على مؤسسات التعليم بموت الطلاب والمعلمين وتدمير المدارس. في عام 2017، تمّ التحقق من 67 هجوماً على مؤسسات التعليم، وقعت غالبيتها في إدلب (18) وحلب (14) ودير الزور (10). بالإضافة إلى ذلك، تمّ التحقق من 22 حالة استخدام عسكري للمدارس، 16 من تلك المدارس تعرضت للهجوم فيما بعد.[34]

بسبب النقص الحاصل في الصفوف الدراسية العاملة، فإنّ نحو مليون طفل يستخدمون المدارس في فترتين أولى\صباحية وثانية\مسائية أو أكثر. كما انخفض عدد المعلمين في نظام التعليم الرسمي منذ السنة الدراسية 2012/2011 إلى أكثر من النصف، إلى أقلّ من 200 ألف معلم في عام 2017. أشار تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات (MSNA) الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) عام 2017 أنّ 45% من المجتمعات المحلية في سوريا تعدّ الاحتياجات المتعلقة بالمدرس بأنها الحاجة التعليمية ذات الأولوية.[35]

---

[28] لكل سوريا مجال المسؤولية عن حماية الأطفال. 2018. لمحة عامة عن احتياجات حماية الأطفال في سوريا.

[29] المرجع السابق.

[30] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). 2018. لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا.

[31] المرجع السابق، شملت 18% من 300 حالة مؤكدة 289 فتى تحت سن 15 - بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة.

[32] المرجع السابق.

[33] المرجع السابق.

[34] لكل سوريا. 2018. الهجوم على مؤسسات التعليم في سوريا (آذار\مارس -2011 كانون الأول\ديسمبر 2017) متاح على الرابط:
http://wos-education.org/uploads/WoS%20-%20Resources/ Resources/Infograph_2018-03-22.pdf

[35] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA). 2017. تقيم الاحتياجات متعددة القطاعات (MSNA) يوجد 17 خياراً في الاستبيان الخاص بتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات (MSNA)، خمسة منها تتعلق بالمعلمين هي: المدرسون المؤهلون، ومواد التعليم والتعلم للطلاب، والموارد اللازمة لدفع رواتب المعلمين، وتوفير المواد/الأدوات التعليمية، وتدريب المعلمين.

في الدول الخمس المُضيفة

في الدول المُضيفة، لازال الأطفال والشباب اللاجئون السوريون يتعرضون لمخاطر حماية متعددة ومتزايدة باستمرار، وذلك بسبب النزوح الذي طال أمده، واستنزاف الأصول المعيشية للأسر ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. بعد سنوات في المنفى ومع استنفاذ المدخرات، توجد أدلّة متزايدة على زيادة اعتماد اللاجئين السوريين على كلٍّ من عمالة الأطفال وزواج الأطفال كإستراتيجيات تأقلم سلبية.[36] كما يمتدّ انتشار هذه الممارسات ليشمل أيضاً الأطفال والشباب الضعفاء من المجتمعات المُضيفة. يتمثل تحدٍّ مهمّ آخر يحول دون الوصول إلى فرص التعلّم في التوجه إلى إبقاء الفتيات في المنزل وتقييد تحركاتهن، لا سيّما من جانب الأسر التي تخشى على سلامتهن، وتتمنى منهن الإسهام بشكلٍ أساسي في العمل المنزلي.[37] توجد حاجة إلى تحديث البيانات المتعلقة بمستوى انتشار إلزام الأطفال بالبقاء داخل المنزل، وتأثير هذه الممارسة على الحصول على التعليم، مع إيلاء اهتمامٍ خاص لتفصيل البيانات حسب العمر والنوع الاجتماعي والعوامل الأخرى، بما في ذلك ذوو الإعاقات. بالإضافة إلى ذلك، يشكل العنف وانعدام الأمن في المدارس عوامل مثبطةٌ لحضور الطلاب وينجم عنها قضايا نفسية اجتماعية طويلة الأجل. يعاني الأطفال اللاجئون من الشدة النفسية الاجتماعية المتراكمة والناتجة عن التجارب الفردية والجماعية للحرب والعنف والانفصال الأسري والنزوح، وهي مشاكل تقترن مع مسبباتٍ جديدة للتوتر في دول اللجوء، والتي تؤثر جميعها في قدرة هؤلاء الأطفال على التعلّم.

الحالة الخاصة للشباب

في مؤتمر لندن 2016 ، دعا شركاء مبادرة "لا لضياع جيل NLG" إلى استهداف الشباب بشكلٍ أكثر منهجيةً، سواء أكان ذلك داخل سوريا أم في الدول الخمس المُضيفة. وعلى الرغم من الممارسات الواعدة في لبنان والأردن، لا تزال التدخلات في مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) وتنمية المهارات مجزّأةً وتقتصر على تقديم الخدمات المباشرة. إنّ العدد الإجمالي للمستفيدين المصرح عنهم لا يكاد يذكر بالمقارنة مع الاحتياجات. ولا يزال التعليم الجامعي متاحاً فقط للشباب اللاجئين القادرين على تحمّل تكاليفه أو الذين يحصلون على منحٍ دراسية، والذين يملكون وثائق الهوية اللازمة أو وضع الإقامة القانوني.

تؤثر في الشباب بشكلٍ خاص مخاوف الحماية، معززةٌ بعدم الإنصاف والقيود الاجتماعية والاقتصادية في سوريا والدول المُضيفة، حيث يؤدي هذا الأمر إلى التسرب من المدرسة وانخفاض معدلات الوصول إلى التعليم بعد الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، أعرب الشباب عن قلقهم من عدم التوافق بين المهارات التي يكتسبونها من خلال التعليم والمهارات التي يحتاجون إليها للوصول إلى سوق العمل (انظر موجز NLG عن الشباب).[38]

4.1 الوصول إلى اللاجئين الفلسطينيين[39]

مازالت الأزمة في سوريا تؤثر في نحو 55 ألف طالب فلسطيني لاجئ في سوريا ولبنان والأردن.[40] قبل تلك الأزمة، وخلال السنة الدراسية 2011/2010، كان هناك 67,242 طالباً فلسطينياً لاجئاً ملتحقين بمدارس الأونروا للتعليم الأساسي. بسبب الأزمة، انخفض الحضور إلى 21,962 طالباً فقط وذلك في شباط/فبراير 2013. مع ذلك، وبدعمٍ من برنامج الأونروا للتعليم في حالات الطوارئ (EiE) واستخدام بعض المدارس الحكومية في فترةٍ دراسية ثانية\مسائية، استقر الرقم عند 47,585 في السنة الدراسية 2018/2017.

تقدم الأونروا خدمات التعليم للاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين هربوا إلى لبنان والأردن وغزة. حالياً، يوجد 5,482 طفلاً لاجئاً فلسطينياً من سوريا مسجلين في مدارس الأونروا في لبنان، و 974 في الأردن (مع 422 طالباً سورياً إضافياً) و 344 في غزة.

لكن، في عام 2018، شكّل العجز الكبير في التمويل المُتاح تحدّياً كبيراً لقدرة الأونروا على مواصلة تقديم الخدمات التعليمية للاجئين الفلسطينيين في المنطقة، الأمر الذي وضع التعليم في مدارس الأونروا وفي أنظمة الدول المُضيفة تحت الضغط، ومعرّضاً بالتالي للخطر كلّاً من الوصول إلى التعليم المقدم وجودة ذلك التعليم.

---

[36] اللجنة المعنية باللاجئات 2016. فتاة لا أكثر: تغير المعايير المتعلقة بزواج الأطفال في حالات النزاع، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/ files/resources/Changing-Norms-of-Child-Marriage-in-Conflict.pdf. منظمة أنقذوا الأطفال 2014. صغيرة جداً على الزواج: تفاقم مشكلة زواج الأطفال بين الفتيات السوريات في الأردن، متاحة على الرابطhttps://jordan.savethechildren.net/news/too-young-wed; المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). 2013. مستقبل سوريا: الأطفال اللاجئين في الأزمة، متاحة على الرابط http://www.refworld.org/docid/529c3b4d4.html

[37] يرجى العودة إلى الحاشية رقم 36. يضاف إلى ذلك، تبيّن تقييماتٌ أخرى أنّ الفتيات قد يخترن الزواج كوسيلة للهروب من إلزامهن بالمنزل، لا سيّما عندما تتضمّن البيئات المنزلية إساءة في التعامل: اليونيسف. 2014. دراسة عن الزواج المبكر في الأردن، متاحة على الرابط https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014.pdf.

[38] لا لضياع جيل. 2018. لا لضياع جيل- موجز قائم على الأدلّة: اسمع أصوات المراهقين والشباب في سوريا.

[39] الأونروا. فبراير 2018.

[40] الأونروا. إعادة إدماج 344 طالباً لاجئاً فلسطينياً من سوريا في مدارس الأونروا في غزة نتيجة لبحث العائلات عن ملجأ هناك.

2

تأمين سبل التعلّم: الاستجابة الإستراتيجية حتى الآن

تتمحور التحولات الإستراتيجية الواردة في الورقة المقدمة إلى مؤتمر لندن عام 2016 حول إستراتيجية التعليم خلال الأزمة في سوريا، والتي تمّ التأكيد عليها في مؤتمر بروكسل عام 2017 حول الدعائم الثلاث المتعلقة بالوصول والجودة وتعزيز النظام، حيث تمثل هذه التحولات استجابات التعليم على العلاقة الوثيقة بين المقاربات الإنسانية والتنموية وتتضمّن جمع البيانات المشتركة وتحليلها، والتخطيط ضمن أطر عمل لسنواتٍ متعددة، وزيادة التلاحم في توزيع المساعدات. تبتعد هذه التحولات عن النماذج الموجّهة نحو العرض باتجاه استثماراتٍ طويلة الأجل في القيادة المحلية وأنظمة التعليم الوطنية، وبهذا فهي تلبي الاحتياجات الفورية للأزمة التي طال أمدها، وتحدُّ من مواطن الضعف، وتدعم على نحوٍ أفضل مسارات التوجه نحو التنمية المستدامة، وصمود الأسر والمجتمعات المحلية والأنظمة.

1.2 زيادة الوصول إلى التعليم

شهد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) اهتماماً متزايداً من قبل شركاء التعليم والحكومات في الدول الخمس المُضيفة، لاسيّما في لبنان والأردن وتركيا بعد أن أُهمل بشكلٍ ملحوظ في بداية الأزمة. يدعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) خصوصاً استعداد الأطفال السوريين للتعلم في تلك الدول التي توجد فيها عوائق لغوية.

طوّر شركاء مبادرة "لا لضياع جيل NLG" إستراتيجية مشتركة لمعالجة عمالة الأطفال تقريباً في جميع الدول المُضيفة بالتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني.[41] تتضمّن هذه الإستراتيجية تشكيل فريقٍ تقني خاصٍّ بعمالة الأطفال في تركيا وإطلاق برنامجٍ تجريبي في الأردن. حظيت أطر الحماية الاجتماعية بالاهتمام المناسب، بما في ذلك استخدام التدخلات القائمة على النقد. في تركيا، يقدمُ برنامج التحويلات النقدية المشروطة من أجل التعليم (CCTE) للأطفال السوريين المهمّشين الخاضعين للحماية المؤقتة مدفوعاتٍ نقديةً نصف شهرية. وبالاعتماد على نظام الحماية الاجتماعية الوطني القائم، وصل البرنامج إلى 188 ألف طفل لاجئ في عام 2017، متبنّياً مقاربةً فريدةً في دمج مكونات الحماية الاجتماعية وحماية الطفل مع التعليم وفي الوقت نفسه مراعاة قضايا التلاحم الاجتماعي والاستدامة. في الأردن يقدم برنامجٌ مماثل مساعداتٍ لأكثر من 53 ألف طفل من جنسياتٍ مختلفة (86% سوريون) وساعد أكثر من 3200 طفل غير ملتحقين بالمدرسة على العودة إلى المدرسة، كما تعدُّ التحويلات النقدية ومنح التعليم عناصر رئيسة في الاستجابة التعليمية في العراق ومصر، في حين يقدم شركاء الحماية في سوريا والأردن المساعدة النقدية للعائلات والأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك ذوو الإعاقات.

بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الذين حرموا بشكلٍ غير متكافئ من حقهم في التعليم فقد تمّ تقديم الدعم لهم في جميع أنحاء الإقليم فيما يتعلق بالحصول على فرص التعلّم (انظر الإطار 4).

تمّ تحويل تركيز الجهود المبذولة للوصول إلى الشباب الذين يمتلكون فرصاً كبيرة في التعلّم من المقاربات القائمة على المشاريع إلى تدخلاتٍ أكثر منهجيةً تقوم على الأدلّة في مجال المقدرة على التوظّف والتوظيف. في الأردن، تمّ التوسّع في توفير التدريب المهني المعتمد بالشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز للتدريب المهني في مخيمات اللاجئين.

في عام 2017، تمّ تقديم نحو 8000 منحةٍ دراسية للشباب السوري في الدول المُضيفة للحصول على درجة الإجازة/البكالوريوس، ودبلوم التعليم والتدريب التقني والمهني والبرامج التحضيرية لتعليم اللغة من قبل العديد من مقدمي الخدمة. في تركيا، حصل 5000 طالب على منحٍ دراسية كاملة. في الأردن، تلقى 1692 شاباً منحاً دراسية وتدريباً على المهارات التقنية، بينما تحسنت فرص الحصول على التعليم العالي في العراق بشكلٍ كبير مع توفير 220 منحة دراسية.

[41] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). 2017. عمل الأطفال ضمن استجابة اللاجئين السوريين: إطار عمل إستراتيجي إقليمي، متاحة على الرابط http://www.refworld.org/do¬cid/5a74728d4.html

الإطار 4 تمكين الأطفال ذوي الإعاقات من الوصول إلى التعليم: استجابات إستراتيجية

تضمّنت المبادرات الأساسية الهادفة إلى تمكين الأطفال ذوي الإعاقات في سوريا والدول المُضيفة من الوصول إلى التعليم ما يلي:

- **سوريا** - إعادة تأهيل المدارس، بما في ذلك توفير ممرات منحدرة (مخصصة للكراسي المتحركة التي يستخدمها ذوو الإعاقة) للدخول وغرف غسيل يمكن الوصول إليها بوساطة الكراسي المتحركة؛ إجراء مسحٍ وطني حول الإعاقات لتقييم الوصول إلى الخدمات وحالة الإدماج الاجتماعي.
- **تركيا** - تطوير دليل للمعلم حول العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة باللغتين التركية والعربية، وتوزيعه على 5000 معلم يعملون في مراكز التعليم المؤقتة في 23 مقاطعة.
- **لبنان** - تنفذ وزارة التربية والتعليم العالي برنامجاً تجريبياً لاختبار نموذج للتعليم الشامل يضمّ الأطفال ذوي الإعاقة وصعوبات التعلّم إلى المدارس القائمة. تمّ تصميم البرنامج التجريبي لتوليد أدلّةٍ على ممارسات الدمج الناجحة لإغناء سياسة وزارة التربية والتعليم العالي حول التعليم الشامل.
- **الأردن** - برنامج متكامل للحماية الاجتماعية من أجل التعليم يتضمّن تقديم المساعدات النقدية لأكثر من 4700 طفلٍ ذي إعاقة ضمن المرحلة العمرية (7 - 10 سنة) وتدخلات تعليمية شاملة تصل إلى 3600 طفل في المخيمات والمجتمعات المُضيفة.
- **العراق** - برامج مستهدفة تشمل المهارات الحياتية والمشاركة المدنية مصممة من أجل الشباب ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون الوصول إلى مراكز الشباب، وإعادة تأهيل وبناء المدارس التي تُسهّل وصول الأطفال ذوي الإعاقة الحركية.
- **مصر** - توزيع المنح التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة لتغطية التكاليف المتعلقة بالتعليم وتقديم المساعدة، مثل مساعِدات السمع، ونظارات العيون، والكراسي المتحركة لتسهيل عملية التعلّم.

على المستوى الإقليمي، عقد شركاء مبادرة "لا لضياع جيل NLG " العديد من المنتديات رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء في المنطقة العربية للدعوة إلى زيادة فرص حصول اللاجئين على التعليم بعد الأساسي.[42] وقد التزمت الدول الأعضاء بتنفيذ استجاباتٍ سياسية مواتية تضمن الحق في التعليم للاجئين، والاعتراف بمؤهلات اللاجئين وزيادة الاهتمام بمرحلة التعليم بعد الأساسي.[43]

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تنفيذ عدة برامج في مجال الابتكار والتكنولوجيا في كلٍّ من الأردن وإقليم كردستان العراق (KRI). في التعليم العالي في الأردن، دعا الاتحاد من أجل التعلّم المتصل في الأزمات (CLCC) إلى استخدام تقنيات مبتكرة تجمع بين المقاربات من أجل توسيع الوصول إلى التعليم العالي للمتعلمين من اللاجئين. في كانون الثاني\يناير 2018، عقدت وزارة التعليم العالي جلسة اجتماعٍ مع أعضاء الاتحاد لتبادل المعارف واستكشاف الطرائق الممكنة لتوسيع مقاربات التعلّم المتصل من أجل مصلحة المجتمعات المحلية الأردنية واللاجئة في الأردن. على المستوى الإقليمي، أعقب قمة تكنولوجيا التعليم لمبادرة لا لضياع جيل (NLG EdTech) التي عُقدت في آذار\مارس 2017 ندوةً عقدتها مبادرة "لا لضيع جيل NLG" في وادي السليكون، والتي أطلقت أربعة مجالاتٍ للتعاون بين شركات التكنولوجيا الخاصة والوكالات المنفّذة لتطوير حلول قابلة للقياس للتحدّيات التي يواجهها الشباب في الوصول إلى فرص التعلّم.

2.2 تحسين جودة التعليم

تمّ تنفيذ استثماراتٍ أساسية في مجال التطوير المهني المستمر لأكثر من 144 ألف معلم من سوريا ومن الدول الخمس المُضيفة، ومن الموظفين التربويين في الإقليم. في تركيا، تمّ الجمع بين برامج تدريب المعلمين مع اكتساب مؤهلاتٍ معترفٌ بها رسمياً ضمن الإستراتيجيات الوطنية وخطط الحوافز المستدامة.

أُدخلت تحسيناتٌ على قياس التعلّم، فقد أجرى شركاء مبادرة "لا لضياع جيل NLG" دراسات تقييمٍ معيارية في سوريا والأردن والعراق لقياس مهارات التعلّم الأساسية باستخدام تقييم القراءة في الصفوف الأولى (EGRA) وتقييم الرياضيات في الصفوف الأولى (EGMA)، بالإضافة إلى أدواتٍ أخرى أُخذت من التقرير السنوي لحالة التعليم (ASER). وتمّ توظيف نتائج هذه الدراسات في تكييف فرص تدريب المعلمين/الميسّرين المقدمة في سياق الاستجابة للأزمة. بدورها توفر الأونروا أيضاً إطاراً عاماً للمراقبة على مستوى الوكالة بالاستناد إلى طيفٍ من أدوات القياس، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية للتصورات، ومراقبة اختبارات التحصيل العلمي ودراسات رصد الصفوف الدراسية.

[42] وهي تتضمّن الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى حول تعليم اللاجئين في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية التي عقدت في تونس (ALECSO) في أيار\مايو 2017، والمؤتمر الإقليمي للـ UNESCO/ UNHCR حول التعليم العالي في حالات الأزمات في آذار\مارس 2017 في شرم الشيخ.

[43] ستعزز مؤتمرات القمة العملية الجارية لمراجعة اتفاقية الاعتراف بالدراسات والدبلومات والدرجات في التعليم العالي في الدول العربية (الأمم المتحدة ، 1978)، متاحة على الرابط التالي http://portal.unesco.org/en/ ev.php-URL_ID = 13517 & URL_DO = DO_TOPIC و URL_SECTION = 201.html

الإطار 5 تعليم المهارات الحياة والمواطنة: مقاربة الأنظمة للتعليم الجيد في القرن الحادي والعشرين

استجابةً لتحسين الجودة الشاملة وملاءمة تجربة التعلّم للأطفال في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمّ إطلاق مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة (LSCE) واعتمادها في عام 2017 من قبل وزارات التربية في الإقليم.

توفر هذه المبادرة LSCE إطاراً إستراتيجياً تعاونياً لاكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين، مع رؤية شاملةٍ للتعليم تقوم على الحقوق وتستمر مدى الحياة، تزيد من إمكانيات جميع الأطفال والشباب في المنطقة وتُعدّهم بشكلٍ أفضل لتكوينٍ معنىً للمعرفة، بالإضافة إلى مواجهة التحولات من الطفولة إلى مرحلة البلوغ، من التعليم إلى العمل، ومن النشأة غير المتبصرة إلى المواطنة المسؤولة والنشطة.

في سياق الأزمة في سوريا، توفر مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة نموذجاً لربط النظرية مع الممارسة، وضمان مخرجات تعليمية جيدة ضمن منظور تعلمٍ على مدى الحياة. يجري تفعيل الدعم البرامجي المتعلق بتطوير المحتوى، وتعزيز النظام، وتشكيل بيئات تعلمٍ داعمة ومغذية، وتعزيز مساراتٍ متعددة للتعلّم تتخطى النظام المدرسي الرسمي.

لمزيد من المعلومات، انظر: www.lsce-mena.org

تمّ البدء في تنفيذ ممارساتٍ وأبحاثٍ مبتكرة لتقييم كيفية تأثير الدعم والتدخلات النفسية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية - العاطفية عند الأطفال في تعلّمهم. في الأردن، ساهم قياس برنامج للتربية المدنية والمهارات الحياتية تمّ تطويره بمكونات تعلم نفسية-اجتماعية واجتماعية-عاطفية متينة بتقديم معلوماتٍ إضافية عن كيفية تأثير تغيّر المواقف والسلوكيات في تعلّم الأطفال اللاجئين.

لقد قادت مقاربة الأونروا المبتكرة المتعلقة ببرنامج التعليم في حالات الطوارئ (EiE) إلى تمكين نظامها التعليمي من التكيُّف مع الاحتياجات المتطورة للأطفال، وتقديم خدمات التعليم بطرائق بديلة، بما في ذلك مواد التعلّم الذاتي، وألعاب التعلّم التفاعلية، وتلفاز الأونروا وأماكن التعلّم الآمنة. كما تمّ توفير التدريب المكثّف حول الدعم النفسي الاجتماعي والسلامة والأمن، وأيضاً وسّع المساعدة المقدمة للشباب المتعلقة بكسب العيش. عملت الأونروا في الأردن ولبنان على دمج اللاجئين الشباب الفلسطينيين من سوريا في برنامجها المتعلق بالتعليم والتدريب التقني والمهني.

3.2 تقوية النظام التعليمي

يتمّ تنسيق العمل حول تعزيز نظام التعليم داخل سوريا من خلال هيكلية لكلّ سوريا (WoS)، التي تحقق نتائج في مجالات الوصول والجودة على مستوى القطاع ككلّ، في كلّ المناطق الخاضعة وغير الخاضعة لسيطرة الحكومة. أدى تأسيس منتدى الحوار التعليمي (EDF) إلى الجمع بين الجهات الفاعلة العاملة في البرامج الإنسانية والتنموية المتعلقة بالتعليم لإنجاز تحسيناتٍ على مستوى النظام على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمدارس.

في الدول الخمس المُضيفة، تمّ دعم أطر السياسات الوطنية لاعتماد التعليم غير الرسمي (NFE) الذي يحقق الفائدة لكلٍّ من الأطفال والشباب من اللاجئين والمجتمعات المحلية المُضيفة، وقد حقق نتائج مهمّة في لبنان والأردن والعراق. الآن تقدم الأنظمة المحسنة لجمع البيانات التي تراعي أوضاع اللاجئين في تركيا ولبنان والأردن بياناتٍ آنية أكثر دقةً من أجل مراقبة مسائل الإنصاف والجودة والشمولية. على المستوى الإقليمي، يعمل شركاء التعليم على تطوير مؤشرات مخرجات برنامج التعليم في حالات الطوارئ (EiE) التي تجمع مؤشرات المخرجات الخاصة بحزمة إدارة معلومات التعليم في الأزمة السورية،[44] وأيضاً لخلق روابط أقوى مع مراقبة التزام الشركاء والالتزامات الوطنية والإبلاغ عنها لتحقيق أهداف التعليم المنصوص عليها في هدف التنمية المستدامة الرابع SDG4.

[44] مبادرة "لا لضياع جيل" (NLG). 2017. حزمة إدارة معلومات التعليم في الأزمة في سوريا. متاحة على الرابط:
http://wos-education.org/uploads/guidelines_and_tools/Syria_Crisis_Education_ IM_Package.pdf

3

تحليل التمويل وحشد الموارد

في عام 2017، حُسبت متطلبات التمويل اللازمة للاستجابة التعليمية المخططة في سوريا والدول الخمس المُضيفة بـ 1091 مليون دولار أمريكي.[45] لكن مع حلول نهاية العام، كان المبلغ المُستلم فقط 566 مليون دولار أمريكي (منها 116 مليون دولار لسوريا و 450 مليون دولار للدول الخمس المُضيفة)، أي تمّ توفير 52% من التمويل المطلوب لقطاع التعليم (الشكل 4). لم يكن مبلغ التمويل لعام 2017 بعيداً عمّا تمّ طلبه في مؤتمر لندن والبالغ 1.4 بليون دولار أمريكي سنوياً وحسب، بل كان أيضاً أقلّ من التمويل المُستلم في عام 2016، سواء من حيث المبلغ (الذي تراجع من 618 إلى 566 مليون دولار أمريكي)، وكذلك من حيث تلبية احتياجات القطاع (التي تراجعت من 71% إلى 52%).

الشكل 4 تمويل التعليم في عامي 2016 و 2017

في مؤتمر لندن، تمّ التأكيد على أنّ توفير التمويل المستدام لعدة سنوات والقابل للتنبؤ وفي الوقت المحدد، وذلك استناداً إلى دورات التخطيط الخاصة بكلّ بلد يمثل المفتاح الحافظ على المكاسب المتحققة وضمان التخطيط الفعّال والكفء. ينبغي استلام التمويل مع حلول الربع الأول من كلّ عام، وذلك من أجل تمكين الوزارات من وضع خططها وزيادة قبول الطلاب في السنة الدراسية التي تبدأ في أيلول\سبتمبر. مع توفر أقلّ من 60% من التمويل المُستلم لعام 2017 خلال النصف الأول من العام، مازال المجال مُتاحاً لتحقيق تحسينٍ مهمّ في صرف الموارد المالية المحدد زمنياً.

من الجدير ذكره أنّ مبلغ التمويل المطلوب والمُستلم لقطاع التعليم قد تمّ الحصول عليه عبر أنظمة التتبع المالي (FTS) التابع لخطة الاستجابة الإنسانية (HRP) للعراق وسوريا والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP)، ويُشار إليه فقط بـ تمويل HRP\3RP. لا يغطي هذا التتبع التمويل الموجّه للميزانيات والقروض والاستثمارات التنموية التي تقوم بها الحكومات (سواء تمّ ذلك ضمن الاستجابة الإنسانية أو ضمن استجاباتٍ أخرى). يتعيّن على المانحين والمنظمات المنفّذة العمل معاً من أجل تحسين عمليات التتبع من حيث التوقيت الزمني والانسجام والشفافية.[46]

[45] تمّ استخلاص متطلبات التمويل من نداءات التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية (HRPs) للعراق وسوريا وخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة (3RP) لهم، وذلك اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017 وقد تمّ تعديلها دورياً استناداً إلى تحديثات نداء التمويل التي تتمّ في منتصف السنة، ما أمكن ذلك. التمويل المُستلم بحسب الحالة بتاريخ كانون الأول\ديسمبر 2017. انظر الملحق 2 فيما يتعلق بمسائل تتبع التمويل.

[46] انظر القسم 5

4

ضمان مسارات التعلّم: التحديات الأساسية

فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم:

- في حين تشير أرقام الالتحاق بالمدارس إلى حالة استقرار، في سوريا تأثر انتظام حضور الطلاب بالحرب هناك، وكذلك العنف والنزوح والتهجير واستخدام المدارس لإيواء العائلات المُهجّرة أو لأهدافٍ عسكرية، ممّا جعل المدارس غير آمنةٍ وفي الغالب تتعرض للهجوم. تتسبب الأزمة الحالية بمحنة عميقة ممّا يعيق التعلّم.
- المشاركة في التعليم محدودة بسبب مخاوف الحماية والحاجة لتوفيرها للأسر.
- يمثل الأطفال في سنّ الدراسة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاماً 40% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس داخل سوريا.
- يواجه الأطفال والشباب ذوو الإعاقة تحدّياتٍ خاصة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم وهم معرضون لمستويات أعلى من مخاطر العنف ومسائل الحماية الأخرى.

فيما يتعلق بجودة التعليم:

- تتضمّن تحدّيات تعليم الأطفال اختلاف أعمار الطلاب، ومستويات تعلّمهم، وخلفياتهم، وكفاءة لغة التدريس (في بعض الدول المُضيفة)، بالإضافة إلى الازدحام الشديد في المدارس ونقص في أعداد المعلمين والموارد، وهي كلّها مسائل تستمر في تقويض جودة التعليم.
- يُظهر الأطفال والمعلمون على حدٍّ سواء حالات من الشدة النفسية الاجتماعية تفاقمت بفعل الأزمة وهي تشمل الاكتئاب والقلق ونوبات الهلع.
- يجابه الشباب مشكلة عدم توافق المهارات التي يتمّ تعليمها في التعليم الرسمي مع تلك المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

فيما يتعلق بتعزيز النظام:

- يفتقد الشباب اليوم خصوصاً إلى التعلّم الجيد، ويشهد هذا الأمر على عدم كفاية الاستجابة التعليمية خلال فترة الأزمة.
- يعرقل الافتقار إلى الاعتراف والاعتماد بالتعلّم في سياقات التعليم غير الرسمي عملية الانتقال إلى النظام الرسمي أو عالم العمل.
- في حين حصل تحسّنٌ في أنظمة المراقبة وتوليد البيانات في سوريا والدول الخمس المُضيفة، ماتزال توجد فجوات في بيانات التعليم والبيانات المالية، سواء من حيث الدقة أو التفصيل، تعيق تعميق التحليل اللازم من أجل تصميم الاستجابة الملائمة.
- تتعرض الأنظمة العامة في الدولة المُضيفة إلى الضغط بسبب تزايد الالتحاق بالمدارس وهي تحتاج إلى المزيد من الموارد والصفوف الدراسية ومواد التعلّم.

فيما يتعلق بالتمويل:

- بالرغم أنه قد يكون هناك نقص في الإبلاغ عن المعلومات المالية حول التوزيعات والصرفيات السنوية المخصصة للاستجابة التعليمية للأزمة السورية في سوريا والدول الخمس المُضيفة، يأخذ التمويل الكلي للاستجابات منحىً متناقصاً ويفتقر إلى المرونة والتوفير لعدة سنوات.
- اليوم، تواجه قدرة الأونروا على تقديم خدمات التعليم للاجئين الفلسطينيين في الإقليم، بما في ذلك سوريا، تحدّياتٍ جسيمة حيث تواجه هذه الوكالة أصعب أزمة تمويل في تاريخها على الإطلاق، والتي تؤثر في الوصول إلى التعليم وجودته أيضاً.

5
التوصيات

1.5 المطالب الرئيسة للسنة القادمة: مؤتمر بروكسل

- يمثل إنهاء النزاع، والهجمات المتعمّدة والعشوائية على قطاع التعليم، والاستخدام العسكري للأبنية المدرسية الخطوة الأكثر فاعلية في تحسين جودة التعليم والوصول إليه، وضمان حماية الأطفال والشباب جميعهم. مع استمرار تصاعد وتيرة النزاع، يعني توسّع آثاره على الأطفال والشباب واشتدادها أنّ المجتمع الدولي يخوض معارك شاقة لمواجهة التحدّيات المتزايدة للمحافظة على التعليم الجيد.
- إنّ عدم إتاحة الفرصة لتقييم التعلّم المعترف به عند كلّ المستويات – خصوصاً في مستوى التعليم بعد الأساسي – ستؤدي إلى حرمان جيلٍ بأكمله من الأطفال والشباب من تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية فضلاً عن المهارات ذات الصلة بسوق العمل والقيم المدنية.
- إنّ معالجة الاحتياجات الخاصة بالأطفال والشباب الذين تأثروا بالأزمة في سوريا يتطلّب خططاً شاملةً قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فضلاً عن تحسين الاستجابات متعددة القطاعات التي تتضمّن التعليم والحماية وكسب العيش. يبقى الاستثمار في حماية الأطفال حاسماً من أجل التخفيف من أوجه ضعف الأطفال تجاه طيفٍ واسعٍ من المخاطر الأمر الذي يضمن تحسّن مخرجات التعلّم.
- ينبغي تجهيز الخطط بالتمويل الكافي من خلال التمويل المرن ولعدة سنوات، على أن ترافق تلك الخطط بأنظمة مراقبة تقوم على النتائج على المستوى القطري التي تتتبع كلاً من التمويل ونتائج التعليم.
- يتطلّب تحديد أولويات التقدم نحو تعلّم المهارات الحياتية واكتسابها استخدام أدواتٍ لمراقبة مخرجات التعلّم من أجل إغناء عمليات صنع القرارات التي تقوم على الأدلّة.
- لتحقيق ما تقدم، يعدّ أمراً محورياً الاعتراف بالصلة الوثيقة بين التدخلات الإنسانية والتنموية، وكذلك التنسيق بين كلّ أصحاب المصلحة المعنيين في قطاع التعليم.

2.5 التوجّه الإستراتيجي لشراكة لا لضياع جيل – في الأجلين القصير والمتوسط

فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم:

- بما أنّ تحدّيات المشاركة والاحتفاظ تتعدى حدود قطاع التعليم، يجب تشجيع إدماج مقاربات متعددة القطاعات بحيث:
  - تضمن أنّ المدارس آمنة وتوفّر الحماية لكلّ الأطفال.
  - زيادة الحماية الاجتماعية وفُرص وتدابير كسب العيش أمام الأُسر من أجل تحرير الأطفال من العمالة وضغوط تزويجهم.
  - تمكين الشباب من التعلّم والعمل معاً من أجل مساعدتهم في دعم أُسرهم وتحضيرهم لمرحلة النضوج.
- ضمان وصول الأطفال والشباب ذوي الإعاقات إلى التعليم في سياقات التعليم الرسمي وغير الرسمي، الأمر الذي يزيل من أمامهم العقبات المتعددة التي تقف حائلاً دون مشاركتهم الكاملة في عملية التعلّم، بما في ذلك تلك العقبات المتأصلة في المعايير الاجتماعية.
- تشجيع المسارات المتعددة في التعلّم في السياقات الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية، والتأكيد على إتاحة فرص تعلّم متنوعة أمام الشباب بالإضافة إلى التدريب المهني، بما في ذلك الوصول إلى التعليم الجامعي.

- الانخراط مع القطاع الخاص بفعالية أكبر من أجل الربط بين التعلّم وفُرص العمل وتجسيد توفير التعليم والتدريب التقني والمهني في الشركات بين القطاعين العام والخاص.
- الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) من أجل زيادة استعداد الأطفال وتأهّبهم لمرحلة التعليم الابتدائي وتعزيز التلاحم الاجتماعي بين الآباء من اللاجئين ومن المجتمعات المُضيفة.
- في مرحلة التعليم الجامعي، توسيع التقديم ليتجاوز المنح الدراسية إلى تقديم الدعم في مرحلة بعد التخرج من خلال التدريب الداخلي والتدريب على ريادة الأعمال والمهارات السلوكية اللازمة من أجل المقدرة على التوظّف، فضلاً عن تطوير القدرات المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي. كما يتطلّب الأمر زيادة الاهتمام بدعم اللغة، والتعليم المختلط، وإصدار الشهادات أو الترخيص.
- إجراء المزيد من التدقيق في استخدام التدخلات القائمة على النقود وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بها من أجل تحسين الوصول إلى التعليم، وتعزيز الأدلّة عن كيفية استخدام تلك التدخلات بأكبر فعالية كأداة لحماية الأطفال المتأثرين بالأزمة خصوصاً هؤلاء الأطفال المعترف بأنهم في خطر.

فيما يتعلق بجودة التعليم:

- تحديد أولويات الدعم النفسي الاجتماعي في المدارس ومراكز التعلّم من أجل معالجة العوائق النفسية الاجتماعية أمام التعليم، وكذلك احتياجات الأطفال، بما في ذلك تلك المرتبطة بتجارب الإجهاد المُضرّ.
- إدماج المهارات الحياتية في أنشطة المنهاج الدراسي والمناهج التكميلية من أجل ضمان أنّ الأطفال والشباب الصامدين والمُمكنين قادرون على الانخراط في التعلّم والعمل مستقبلاً.
- متابعة الاستثمار في التطوير المهني القائم على المدرسة وتحفيز المعلمين والموظفين التربويين والاحتفاظ بهم، وتشجيع المشاركة المجتمعية الكاملة (معلمون، ومديرو مدارس، وموظفون تربويون، والآباء، والطلاب وغيرهم) في خطط تطوير المدرسة، ومشاركة المتطوعين من المجتمع المحلي في دعم الصفوف الدراسية المكتظة بالطلاب (خصوصاً الصفوف التي يوجد فيها أطفال ذوو إعاقة) من أجل ضمان الاهتمام الكافي باحتياجات الأطفال كلٍّ على حدة.
- الاستثمار في قياس مخرجات التعلّم واكتساب المهارات الحياتية من أجل مساعدة المعلمين ومنفّذي البرامج على تحسين متابعة الطلاب ورفع مستوى تعلّمهم.
- التأكد من استدامة تدخلات حماية الأطفال الأساسية من أجل تقوية صمود الأطفال الكلي وآليات التأقلم عندهم، وفي نهاية المطاف مخرجات تعلّمهم، من خلال استثمار المسارات المتممة لتنفيذ الخدمة على مستوى المجتمع المحلي.

فيما يتعلق بتعزيز النظام:

- الاستمرار في تقديم الدعم لحكومات الدول المُضيفة من أجل بناء انظمة تعليم وحماية وطنية شاملة وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي من خلال تطوير أُطر القانون والسياسة العامة، وتطوير القدرات وإزالة العقبات أمام التعلّم (بما فيها العقبات ذات الصلة بحماية الأطفال).
- التشديد على وضع روابط صريحة بين التدخلات الإنسانية والتنموية، تكون متجذّرة في الرؤية طويلة الأجل للتعليم والتعلّم المنصوص عليها في أهداف التعليم في هدف التنمية المستدامة الرابع.
- تعزيز المسارات من التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي من خلال سياسات وأُطر واضحة.
- أينما كان مناسباً، العمل من خلال دعوة السلطات ذات الصلة في سوريا من أجل تفعيل أُطر السياسة العامة والقانون الضرورية من أجل إصدار شهادات التعلّم والاعتراف بها. وتنفيذ حملات دعاية مماثلة في الدول المُضيفة من أجل إصدار شهادات التعلّم في برامج التعليم غير الرسمي والاعتراف بها.
- متابعة تعزز أنشطة توليد البيانات ومراقبتها وتحليلها واستخدامها، بما في ذلك تحسين تفصيل البيانات ومستوى تغطيتها، وتفسيرها من أجل صانعي القرارات، وتشارك تلك البيانات بين الوكالات، من أجل تعزيز مسائل الكفاءة والشفافية والمسؤولية المتعلقة بالاستثمارات المُنفّذة في قطاع التعليم:
  - توليد بيانات وتحليلات جيدة فيما يخصّ الوصول إلى التعليم واستبقاء الطلاب في التعليم الرسمي وغير الرسمي.
  - توليد المزيد من البيانات والتحليلات حول جودة التعليم (مثل مخرجات التعلّم، الانتقال\التقدم وغيرها) من خلال أنظمة جمع البيانات على المستوى القُطري ما أمكن ذلك.
  - التأكيد على أن تكون قرارات التعليم وسياساته وممارساته ووضع الميزانيات الخاصة به وتنفيذها قائمة على الأدلّة.
  - وضع خطة مراقبة موضع التنفيذ تكون مستندة إلى الأهداف والبيانات المفصّلة من أجل ضمان الإبلاغ عن\تتبع حالات الالتحاق بالمدرسة، والتسرب منها وغيرها من معدلات استبقاء الطلاب ما أمكن ذلك.

فيما يتعلق بالتمويل:

- مع الاعتراف بالعبء الثقيل الذي تتحمله الدول والمجتمعات المُضيفة، ضمان تشاركٍ متساوٍ للعبء المالي بين الحكومات والمجتمع الدولي، وتشكيل آليات مراقبة لتكون مسؤولة بالمشاركة عن تحسين التتبع الآني والمنسجم والشفاف لكلّ التمويل المُقدم من أجل تسهيل المراقبة القائمة على النتائج.
- تعزيز الشراكات وهياكل التنسيق بقيادة وطنية تتخطى القطاعات\التجمعات من خلال البناء على القدرات الوطنية الحالية والتركيز على تحقيق المواءمة بين التمويل والتدخلات المحددة.
- ضمان أنّ الدعم الإضافي يدعم تقديم التعليم العادل والشامل والمنسجم بالتوازي مع الخطط الإجمالية، وزيادة التمويل المُتاح لدعم تعليم الأطفال والشباب اللاجئين بشكلٍ كبير. تعزيز مشاركة القطاع الخاص من أجل تحرير التمويل اللازم للاستجابة.
- دعم تطوير خطط محددة التكاليف ولعدة سنوات في سوريا والدول المُضيفة. يجب تحسين توافق الخطط مع السنة الدراسية من أجل ضمان التمويل الآني القابل للتنبّؤ، وذلك استناداً إلى تحسين عمليات وضع الميزانية الخاصة باحتياجات كلّ الأطفال والشباب المهمّشين عند كلّ مستويات التعلّم، كما يجب إدماج تلك الخطط في الخطط الوطنية الإنسانية والتنموية بدلاً من كونها قائمة على المشروع.
- ضمان الحصول على التمويل المرن والكافي واستمرار الالتزامات لعدة سنوات. ينبغي أن تعكس آليات التمويل المراحل الكثيرة لعملية الاستجابة، من حالة الطوارئ الحادة إلى حالة الطوارئ المطوّلة، إلى التعافي المبكّر إلى الحلول الدائمة. ينبغي أن يكون التمويل مرناً بما فيه الكفاية لتحديد الأولويات من حيث الفئات الأكثر تهميشاً والأكثر صعوبةً في الوصول إليها مع استمرار الحالة على الأرض.
- التركيز على برامج الشباب الفعّالة والمناسبة، مع الاعتراف باحتياج تلك البرامج لاستثماراتٍ والتزاماتٍ إضافية، حيث إنّ هذه البرامج مكلفةٌ أكثر من المبادرات الخاصة بالمجموعات من الفئات العمرية الأخرى، وذلك نظراً للحاجة لمقاربات متعددة القطاعات من أجل معالجة احتياجاتهم وتطلعاتهم الكلية.

الملحق 1
لمحة عن الاستجابات القُطرية

سوريا

يعدّ دخول الصف الأول من المدرسة حلماً بالنسبة لكثيرٍ من الأطفال السوريين، لكن بالنسبة لأحمد دخول الصف الأول هو حلمٌ باقٍ ولن يتنازل عنه.

في عام 2012، عندما كان الوقت لذهاب أحمد إلى المدرسة للمرة الأولى، كان تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" قد هاجم قريته الواقعة في شمال شرق سوريا واستولى عليها. ولم يستطع أحمد حتى مجرد التسجيل في الصف الأول من المدرسة.

أحمد، الذي يَتَيّم في عمر العاشرة، يقول :

"كان بإمكاني سماع أصوات القذائف والانفجارات لكن لم أكن أعلم ماذا أفعل. لم أستطع الوصول إلى مكانٍ آمن للاختباء فيه. أنا أحبّ التعليم وأحبّ أن أذهب إلى المدرسة، لكن لم أستطع ذلك"

مُجبراً على الخروج بسبب الصراع، هرب أحمد إلى دمشق منذ سنتين ليعيش مع أخيه في أُسرةٍ مكوّنةٍ من 13 عضواً. بالرغم من الإمكانية المتاحة للوصول إلى المدرسة، كان أحمد خَجِلاً من الالتحاق بالصف الأول والجلوس مع أطفال أقلّ منه عمراً بكثير.

بوساطة حملة العودة إلى التعلّم، كان على أحمد أن يعلم عن بعض الخيارات البديلة لتعليم الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة، وخلال العام الدراسي 2016\2017، التحق أحمد بمنهاج التعليم (ب) وهو برنامج تعلّم مُكثّف تمّ تصميمه لضمان تعويض الأطفال لما فاتهم من صفوف الدراسة.

رغم صعوبة الأمر في بدايته، سرعان ما أبدى أحمد التزاماً بصفوفه الدراسية وما إن مضت عدة أشهر من السنة الدراسية حصل أحمد على جائزة لطلاقته في القراءة بالرغم أنّه لم يلتحق بالمدرسة من قبل أبداً. حالياً أحمد في السنة الثانية من برنامج الدراسة وهو يحلم أن يُصبح طبيب أطفال مع متابعة هوايته في لعب كرة القدم وممارسة السباحة من جديد، كما اعتاد على ذلك سابقاً في نهر الفرات في بلدته.

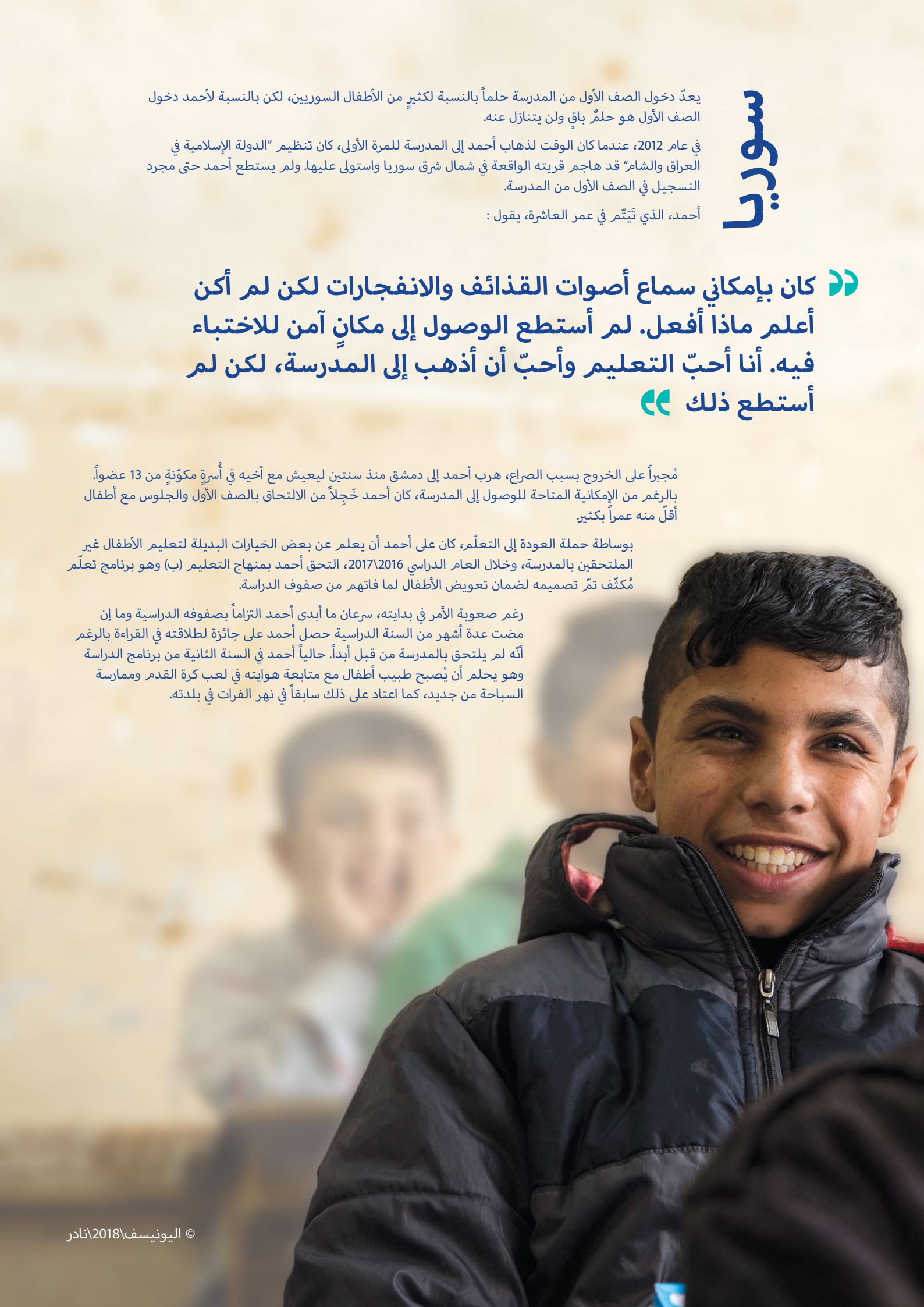

© اليونيسف\2018\نادر

1 سوريا

حققت سوريا الاستقرار في الوصول إلى التعليم لنحو 3.7 مليون طفل، يعيش سبعة من كلّ عشرة أطفال في سنّ الدراسة في مجتمعات تحتاج إلى الدعم بصورةٍ مستعجلة من أجل المحافظة على النظام التعليمي أو إنعاشه.

الاستجابة التعليمية 2017

- تعزيز النظام: في ظل إطار التعليم لا يمكن أن ينتظر (ECA)، الاستثمار من أجل سوريا لكلّ سوريا (WoS) عززت الاستجابة تعاونها مع الجهات الفاعلة غير الإنسانية من أجل تحقيق التحسينات على مستوى نظام التعليم على امتداد سوريا بأكملها. تجري حالياً جهودٌ من أجل توحيد برنامج الإبلاغ، وتحقيق الانسجام والشمولية في إدارة المعلومات بهدف تحسين التنسيق واستهداف الأطفال والفتيات الأكثر ضعفاً. كجزءٍ من الاستجابة الإستراتيجية لكلّ سوريا (WoS) 2017، تمّ تدريب نحو 1,000 من الفاعلين في مجال التعليم على جمع البيانات، والتخطيط للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وإدارة دورة البرنامج، والحدّ الأدنى من معايير الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ (INEE). قُدّم الدعم الفني لوزارة التربية في دمشق من أجل تعزيز نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS)، كما يجري العمل حالياً على تطوير نظام إدارة معلومات المدرسة المتكامل من أجل تعزيز فعاليات جمع البيانات على مستوى المدارس وتحليلها. كما تقوم وزارة التربية في دمشق، وبدعم فني من الشركاء بتطوير إطارٍ للمنهاج الدراسي الوطني لمرحلة التعليم الأساسي يدمج مفاهيم المواطنة العالمية، والتنمية المستدامة والمهارات الحياتية.
- وضع السياسات: تمّ إعداد دليل تشغيل موحّد وسياسة لنظام معلومات إدارة التعليم بالتوازي مع خطط التدريب للعام 2018. ودعا نظام التعليم إلى تأمين الوصول العادل إلى الامتحانات الوطنية لجميع الأطفال والشباب وقدّم المساعدة لنحو 12 ألف طفلٍ وشاب من أجل عبور خطوط النزاع النّشِطة من أجل تقديم الامتحان النهائي للصفوف التاسع والثاني عشر. تعمل وزارة التربية، بدعمٍ فني من الشركاء، على وضع إطار سياسة وخطة تنفيذ من أجل التعليم غير الرسمي، كما صادقت الوزارة على المعايير التشغيلية الخاصة ببرنامج التعلّم الذاتي (SLP) ويتمّ تنفيذها على مستوى القطاع.
- الوصول: بالمجمل، استفاد 2,815,531 طفلاً وشاباً، ومعلماً وموظفاً تربوياً (50% منهم من الإناث) من تدخّلات التعليم، حيث كان 68% من المستفيدين يعيشون في مجتمعات محلية مُصنّفة "مرتفعة" على مقياس شدة التعليم.[47] في المناطق التي تُصنّفها الأمم المتحدة بأنها تحت الحصار ويصعب الوصول إليها، تمّ الوصول إلى 34% من المستفيدين والتحق 31 ألف طفل (51% منهم من الإناث) ببرامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكّرة. كما ساهم برنامج التغذية المدرسية الذي يستفيد منه أكثر من 350 ألف طفل (45% منهم من الفتيات) بتأمين الوصول إلى المدارس ومراكز التعلّم وبقائهم فيها، في حين سهّلت برامج التحويلات النقدية التحاق 12,650 طفلاً (46% منهم من الفتيات) وبقائهم فيها.

  من جهتها ركّزت جهود شركاء قطاع التعليم على توسيع الوصول إلى المدرسة من خلال إعادة تأهيل الصفوف وتوسيعها، وحملات العودة إلى التعلّم (BTL)، وبرنامج التعلّم المكثف (المنهاج ب)، وتوزيع مواد التعليم والتعلّم. تبيّن أنّ برامج التعليم غير الرسمي، بما فيها برنامج التعلّم الذاتي ولكن غير المقتصرة عليه، وبرامج القراءة والكتابة والحساب الأساسية، و دروس تقوية، والبرامج الاستدراكية، وأنشطة المدرسة الصيفية جميعها كانت ناجحةً واتسمت بالمرونة لتناسب الأطفال والفتيات النازحات. أمكن من خلال حملات العودة إلى المدرسة الوصول إلى 1.8 مليون طفل على امتداد البلاد وتزويدهم بالكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلّم. كما تمّ توصيل رسائل تثقيفية عن حملات العودة إلى التعلّم إلى 6 مليون شخص، وذلك عبر المذياع، والتلفاز وخدمة الرسائل النصّية القصيرة على الهاتف المحمول، يُضاف إلى ذلك الوصول عبر زيارات مباشرة لزيادة التوعية إلى 155,684 فرداً من أعضاء المجتمعات المحلية، والمعلمين والأطفال. قام شركاء قطاع التعليم بإعادة تأهيل 12,809 صفٍّ دراسي يستفيد منها 534,400 طفل (51% منهم من الإناث) وتأسيس نحو 250 صفّاً دراسياً مُسبق الصُّنع تستوعب 13,058 طفلاً (59% منهم من الإناث) عبر البلد.
- الجودة: تمّ تدريب المعلمين في مجال الدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم في حالات الطوارئ (EiE)، وتعليم المهارات الحياتية والمواطنة، و سياسات الحماية التربوية والمتمحورة حول الطفل (التعليم الشامل الذي يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، والانضباط الإيجابي، وإدارة الصفوف الدراسية، ومدوّنة قواعد السلوك، ومواجهة التنمر)، وتعليم القراءة والكتابة والحساب. تلقّى نحو 25 ألف معلم ومُربٍّ (76% منهم من الإناث) التدريب حول المنهجيات التربوية الجديدة والمتمحورة حول الطفل، وبالإضافة إلى ذلك أُعدَّ كُتيّب إرشادي للمعلمين حول الدعم النفسي الاجتماعي من أجل تجهيزه المعلمين للاستجابة إلى احتياجات الأطفال الذين مرّوا بتجارب عسيرة مطوّلة جراء الأزمة التي أصابت سوريا. تمّ تدريب أكثر من 340 ألف طفل (54% منم من الإناث) حول برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة، وذلك في سياقات التعليم الرسمي وغير الرسمي.

[47] انظر الخريطة 1 في الصفحة 6

تمويل التعليم في سوريا[48] في عامي 2016 و 2017

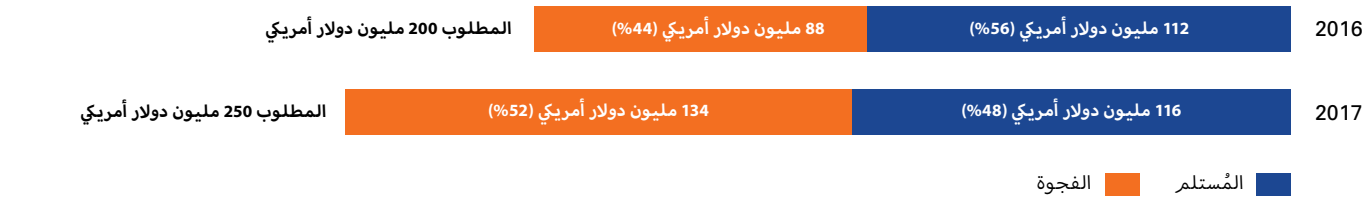

الفُرص والعقبات

تؤثر الحالة الأمنية غير المستقرة في سوريا بشكلٍ مباشر في تقديم فُرص التعلّم للأطفال (سواء النازحين أو العائدين إلى مناطقهم الأصلية ضمن سوريا)، بما فيهم هؤلاء الأطفال الذين يحتاجون إلى استدراك سنوات الدراسة التي فاتت عليهم. مازالت مسائل اعتماد التعلّم وإشهاده تمثل تحدّياً يواجه الفتيات والفتيان الذين يحتاجون إلى عبور خطوط النزاع المتأججة من أجل تقديم الامتحانات.

تستمر الهجمات على مؤسسات التعليم في عرقلة وصول الأطفال إلى التعليم،[49] لقد أدت المواجهات والعمليات العسكرية في الغوطة الشرقية إلى تكرر إغلاق المدارس، كما تعطّل قطاع التعليم شمال شرق سوريا بشكلٍ كبيرٍ جداً مع اعتماد نظامٍ تعليمي منفصل من قِبل قوات سوريا الديمقراطية. أدت حالات النزوح ضمن إدلب وإليها إلى إحداث ضغوطٍ إضافيةً على أنظمة التعليم والمجتمعات المنهكة والمُستنزفة بالأصل.

على امتداد الأزمة، تأثر الأمان النفسي الاجتماعي والحماية البدنية للأطفال سلبياً، حيث أفاد 80% من الطلاب من الشعور بالاضطراب والقلق والضغط.[50] كما يواجه الأطفال لاسيّما الموجودين في المناطق التي تسيطر عليها داعش تحدّياتٍ مستمرة فيما يتعلق بالوصول الآمن إلى مؤسسات التعليم والتأقلم مع الأثر المؤلم للصراع والأعمال العدائية.

تأثرت جودة التعليم ممّا يتطلّب المزيد من الدعم من أجل تطوير خطوطٍ أساسية ومعداتٍ لتقييم جودةٍ التعليم والتعلّم وتحسينها. تشير تقييمات مخرجات التعلّم التي أُجريت حتى الآن،[51] بالرغم من محدودية نطاقها، إلى وجود حاجةٍ للاستمرار في تقديم الدعم من أجل تحسن جودة التعليم. في ظل إطار التعليم لا يمكن أن ينتظر، الاستثمار من أجل سوريا، تقوم مبادرة لكلّ سوريا (WoS) بتجريب أداةٍ معيارية لتقييم التعلّم في سوريا بقصد قياس مهارات التعلّم القاعدية.

ستؤدي الجهود الجماعية المبذولة من قِبل الشركاء بالإضافة إلى تطوير المنهاج الدراسي الجديد، والتوسّع في المنهاج ب وبرنامج التعلّم الذاتي إلى استدامة الوصول العادل إلى التعليم الجيد إلى ما بعد فترة الأزمة الحالية. تتيح المشاركة في العمل على محتوى التعليم في سوريا المجال من أجل التأثير في توفير التعليم وممارساته وسياسته لتكون أكثر شموليةً وتراعي ظروف النزاع القائم.

ما الذي علينا تغييره والقيام به بشكلٍ مختلف في عام 2018؟

مع دخول الأزمة في سوريا عامها الثامن، تبرز الحاجة إلى خطة لقطاع التعليم تكون طويلة الأجل وكلية ومحددة التكاليف مع زيادة مستوى التنسيق بين المانحين ودعمهم. في عام 2017، نجح إطار لكلّ سوريا (WoS) بالتنسيق مع مجموعة شركاء تنمية (DPG) التعليم في سوريا في تأمين مبلغ 15 مليون دولار أمريكي (لسنتين) لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر ECW المُؤسس حديثاً. يهدف البرنامج إلى توفير مقاربة إستراتيجية من أجل التصدي لاحتياجات التعليم الملحة والمعقدة داخل سوريا. تضمن مقاربة قطاع التعليم لكلّ سوريا تحقيق التوزيع العادل لموارد صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر ECW على الأطفال الأكثر احتياجاً على امتداد سوريا. يمثل تأسيس منتدى الحوار التعليمي السوري، برعاية صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، مثالاً ملموساً لكيفية قيام أصحاب المصلحة المعنيين بمناقشة تحسينات على مستوى النظام من أجل تعزيز الوصول إلى التعليم وجودته. سيتمّ اتباع التخطيط القائم على الأدلّة باستخدام بيانات جيدة ومفصلة تتخطى موضوع الالتحاق بالتعليم وذلك عبر تحسين أنظمة إدارة المعلومات والتتبع في السياقات الرسمية وغير الرسمية. ويجب البحث عن استثمار الموارد في مسارات التعلّم المعتمدة الانتقالية وغير الرسمية لاعتمادها كإستراتيجية في دعم انتقال الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى النظام التعليمي الرسمي، كما توجد حاجة للاستثمار في برامج معيشية مجدية ومساراتٍ بديلة من أجل الشباب بحيث تقدم لهم المعارف والمهارات والمواقف التي يحتاجونها للمساهمة بنشاط في تطوير بلدهم.

---

[48] تمّ استخلاص متطلبات التمويل من نداءات التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية للعراق وسوريا وخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة (3RP) لهم، وذلك اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017 وقد تمّ تعديلها دورياً استناداً إلى تحديثات نداء التمويل التي تتم في منتصف السنة، ما أمكن ذلك. التمويل المُستلم بحسب الحالة بتاريخ كانون الأول\ديسمبر 2017. انظر الملحق 2 فيما يتعلق بمسائل تتبع التمويل.

[49] في عام 2017، تمّ التحقق من 67 هجوماً على مؤسسات التعليم، حدث القسم الأكبر منها في إدلب (18) ثم حلب (14) ثم دير الزور (10). بالإضافة لذلك، تمّ التحقق من 22 حالة استُخدمت فيها المدارس في أعمالٍ عسكرية وحصل لاحقاً أن تمّت مهاجمة 16 مدرسة منها.

[50] شركة كيمونكس الدولية. 2017. حالة التعليم الابتدائي في الصفوف الأولى في سوريا.

[51] تمّ إجراء تقييم القراءة في الصفوف الأولى EGRA، تقييم الرياضيات في الصفوف الأولى EGMA، التقرير السنوي عن حالة التعليم ASER، تقييم تعزيز محو الأمية وذلك في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

ضمن إطار التعليم لا يمكن أن ينتظر، الاستثمار من أجل سوريا، ستقوم مقاربة لكلّ سوريا في عام 2018 بتصميم وتنفيذ برنامج لتطوير قدرات التعليم في حالات الطوارئ EiE يقدم لأصحاب المصلحة في قطاع التعليم على المستوى الوطني فرصاً للتطوير المهني والتعلّم التجريبي ذات طابعٍ عملي. ستعمل المبادرة على تزويد أصحاب المصلحة هؤلاء بالمعارف والمهارات اللازمة من أجل استجابات تعليم في حالات الطوارئ عالية الجودة وتنفيذها وتنسيقها في حالات الطوارئ المُركبة. سيتابع قطاع التعليم بذل المساعي مع السلطات ذات الصلة من أجل الاعتراف بوثائق التعليم من أجل السماح للأطفال بالالتحاق بالتعليم الرسمي وتقديم الامتحانات الوطنية، والتوسّع في دعم الأطفال من أجل تقديم الامتحانات الرسمية، وكذلك استثمار الفرص الجيدة للتطوير المهني للمعلمين التي تُشجع مقاربات التعليم والتعلّم التي تتبنّى المهارات الحياتية وتراعي ظروف النزاع. مازال التمويل المتوقع في الأجل الطويل اللازم من أجل الأولويات التعليمية المستدامة يحظى بالأهمية الحاسمة لتحقيق كلّ ما تقدم.

تركيا

غادرت عائلة رشيد سوريا في عام 2012 قاصدةً تركيا، حيث استقرت في نهاية الأمر في مدينة اسطنبول. كان أول تحرك قامت به ليلى وهي أمٌّ لأربعة أولادٍ طفلين وبنتين هو بقصد البحث عن مدرسة لأطفالها. لكن جعلت تحدّيات معيشتهم الجديدة تأمين التعليم للأطفال غايةً في الصعوبة. بوجود أربعة أطفال يحتاجون إلى الدعم، وصل الأمر بليلى وزوجها إلى التفكير بإرسال ابنهم أحمد ذي الثلاثة عشر عاماً إلى العمل وكسب العيش للأسرة. "بحق الله، إنه مازال طفلاً، ويجب أن يكون في المدرسة" قالت ليلى.

في عام 2017، استفاد أطفال ليلى الأربعة وهم أحمد (13 سنة) وإبراهيم (8 سنوات) ومالك (7 سنوات) وزينب (7 سنوات) من مساعدةٍ نقدية ساعدتهم على الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها. ومثلهم، استفاد أكثر من 188 ألف طفل من البرنامج الأمر الذي سمح للأسر المهمّشة بإرسال أبنائها إلى المدرسة.

"لقد أحبّوا المدرسة ولا يريدون أن يتغيبوا عنها ولو ليومٍ واحد." ليلى التي لم تُتح لها فرصة متابعة دراستها بعد الصف التاسع، لكنها اليوم قادرةٌ على إرسال أطفالها جميعهم إلى المدرسة تقول "أشعر كلّ صباح بالفخر الكبير عندما يغادر أبنائي البيت إلى المدرسة ويغبطني الأمل أكثر كلّ مساء عندما يعودون منها."

"كان بإمكاني سماع أصوات القذائف والانفجارات لكن لم أكن أعلم ماذا أفعل. لم أستطع الوصول إلى مكانٍ آمن للاختباء فيه. أنا أحبّ التعليم وأحبّ أن أذهب إلى المدرسة، لكن لم أستطع ذلك."

© اليونيسف\2018\ريتش

2 تركيا

حققت تركيا تقدماً في مجال تخفيض أعداد الأطفال السورين غير الملتحقين بالمدارس يُقدر بـ 25% بين عامي 2016 و 2017، وذلك بالرغم من نمو عدد الأطفال السوريين اللاجئين ممّن هم في سنّ الدراسة بنحو 17%.

الاستجابة التعليمية 2017

- تعزيز النظام: تتولى وزارة التعليم الوطني (MONE) قيادة الاستجابة التعليمية وتنسيقها في ظل الإطار الإستراتيجي الخاص بها، وبالتعاون مع شركاء مبادرة لا لضياع جيل (NLG) الداعمين لتقديم التعليم الجيد للأطفال السوريين تحت الحماية المؤقتة.[52] كذلك، تقوم رئاسة مؤسسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة (YTB) ومجلس التعليم العالي (YÖK) بأداء دورٍ أساسي في تسهيل الوصول إلى التعليم العالي. تُستخدم بفعالية أنظمة معلومات إدارة التعليم (e-okul و YOBIS) التي تديرها وزارة التعليم الوطني من أجل الحصول على بيانات الأطفال تحت الحماية المؤقتة التي يمكن أن تُثري عملية وضع السياسات والبرامج. أكثر من ذلك، تمّ تحديث برنامج (YOBIS) من اجل الحصول على بيانات حضور الطلاب وانتظامهم في الدراسة كما تمّ إدماجه في قاعدة بيانات المساعدة الاجتماعية الوطنية من أجل إغناء تنفيذ برنامج التحويلات النقدية المشروطة من أجل التعليم (CCTE).
- وضع السياسات: أنجزت تركيا تغييراتٍ عميقة في سياستها من أجل إدخال الأطفال السوريين تدريجياً إلى المدارس العامة التركية. للمرة الأولى، يرتفع أعداد الأطفال السوريين الملتحقين بالمدارس العامة التركية مقارنةً مع مراكز التعليم المؤقتة. في التعليم في مرحلة الطفولة المبكّرة، تتمّ مراجعة التشريعات الناظمة لنماذج بديلة من هذا التعليم، كما تمّ اتخاذ كلّ التحضيرات اللازمة للتأكيد على أنّ طلاب الصف الثاني عشر الذين يدرسون في مراكز التعليم المؤقتة قد حصلوا على شهادة معادلة لتحصيلهم التعليمي. بالإضافة لذلك، قدّم ما مجموعه 8000 طالب سوري في الصف الثاني عشر امتحان المدرسة الثانوية المفتوحة.[53] يحصل الطلاب الذين ينجحون في الامتحان على شهادة التعليم الثانوي التركية وهي شهادةٌ معترفٌ بها من كلّ المؤسسات الحكومية في تركيا وخارجها. يستمر الطلاب السوريون الملتحقون بالجامعات الحكومية في الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجامعية بدعمٍ من الحكومة التركية.
- الوصول: تتابع الحكومة التركية التقدم بالالتزام بتعهداتها باستيعاب كلّ الأطفال السوريين تحت الحماية المؤقتة في التعليم بصيغه المختلفة، بما في ذلك تسهيل الالتحاق بالمدارس للأطفال الذين لا يمتلكون الوثائق اللازمة (بطاقة هوية شخصية أو بطاقات التقرير "الجلاء" المدرسية السابقة). مع بداية العام الدراسي 2017\2018، التحق أكثر من 600 ألف طفل سوري بالمدارس،[54] وكانت معدلات الالتحاق مرتفعةً بالنسبة للأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي ولكنها تتراجع بحدّة بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي. انتهت عمليات المناقصة (العطاءات) المتعلقة بتشييد 741 مدرسة (دائمة ومُسبقة الصنع)، واكتمل بناء أكثر من 800 صفٍ دراسي جديد خاصة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الرسمي، وتمّ توفير وخدمة النقل إلى المدارس لنحوِ 70 ألف طالب. كجزءٍ من برنامج التحويلات النقدية المشروطة من أجل التعليم (CCTE)، حصل أكثر من 188 ألف طفل على الأقل على دفعةٍ نقدية واحدة بحلول شهر كانون الأول\ديسمبر 2017، كما تمّ توزيع أكثر من 870 ألف حقيبة لوازم مدرسية على الطلاب السوريين والطلاب الأتراك المهمّشين يُضاف إليهم 1.6 مليون كتاب مدرسي لتعليم اللغة التركية. كما استفاد نحو 230 ألف طفل في 404 مراكز تعليم مؤقتة من برنامج دعم صيانة المدارس.[55] واستفاد أيضاً أكثر من 43 ألف طالب ملتحق في المدارس من برنامج تعليم تعويضي. ارتفع عدد الطلاب السوريين في الجامعات التركية من أكثر من 14 ألف طالب في عام 2016 إلى أكثر من 20 ألف طالب في عام 2017. وشارك 6000 طالب تقريباً في برامج الإعداد للتعليم العالي لتمكينهم من تحقيق متطلبات الكفاءة اللغوية اللازمة للدخول إلى الجامعات التركية؛ وحصل 4000 طالب تقريباً على منح دراسية كاملة منها أكثر من 2000 منحة قدمتها رئاسة مؤسسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة. بشكلٍ تقريبي، استفاد 150 ألف شخص سوري بين طفلٍ وشاب وبالغ من أنشطة التعليم غير الرسمية التي قدمتها وزارة التعليم الوطني في مراكز التعليم العامة و 17 ألف شخص استفادوا من التعليم غير النظامي.
- الجودة: قامت وزارة التعليم الوطني باستقطاب 5600 مدرّس لغة تركية لمساعدة الطلاب السوريين في تحسين إجادتهم للغة التركية، كما يجري العمل حالياً على تطوير وحدات جديدة ومتناسبة عمرياً لتعليم اللغة، بالإضافة إلى نموذج لتقييم مهارات الطلاب السوريين في اللغة التركية. وانتهى العمل في تطوير برنامجٍ شاملٍ للدعم النفسي الاجتماعي في المدارس وتمّ استقطاب 500 مستشار تربوي لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي إلى الأطفال السوريين المهمّشين. وتمّ تدريب أكثر من 18 ألف معلم وإداري سوري و 120 ألف معلم وإداري تركي، كما يحصل أكثر من 13 ألف معلم سوري متطوّع على حوافز شهرية.

---

[52] تمثل الحماية المؤقتة صيغةً من الحماية الدولية تُمنح عندما يدخل الأفراد دولةً خلال فترة تدفق اللاجئين بأعدادٍ كبيرة. تحت الحماية المؤقتة، يُمنح هؤلاء الأفراد الحقّ في البقاء في البلد وتلقي حمايةٍ فورية. في حالة تركيا، الحماية المؤقتة مُتضمّنة في الجزء 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية (القانون 6458) وتمّ إقرار مرسوم الحماية المؤقتة في تشرين الأول\أكتوبر 2014.

[53] يقدم امتحان المدرسة الثانوية المفتوحة فرصةً للطلاب الذين يلتحقون بمراكز التعليم المؤقتة بالحصول على شهادة إتمام الصف الثاني الثانوي تُصدرها وزارة التعليم الوطني وهي شهادة تُعادل شهادة الدبلوم التي تُمنح إلى الطلاب الأتراك في النظام الوطني وهي مُعترفٌ بها دولياً.

[54] بيانات وزارة التعليم الوطني (تشرين الأول\أكتوبر 2017).

[55] يهدف برنامج دعم صيانة المدارس إلى توفير الموارد المالية على مستوى مراكز التعليم المؤقتة من خلال المساهمة في تعزيز جودة التعليم المقدم (مثل توفير مواد التعليم الأساسية والمحافظة على بيئة المدرسة نظيفة وآمنة). من المتوقع أن يساهم هذا البرنامج في تحقيق التلاحم الاجتماعي بين الأُسر السورية والتركية من خلال تخفيض الضغط على الموارد المحدودة المخصصة للتكاليف المحلية المدرسية، لاسيّما في المدارس التي تُطبق فترتي تدريس يكون الطلاب فيها سوريين وأتراكاً.

تمويل التعليم في تركيا[56] في عامي 2016 و 2017

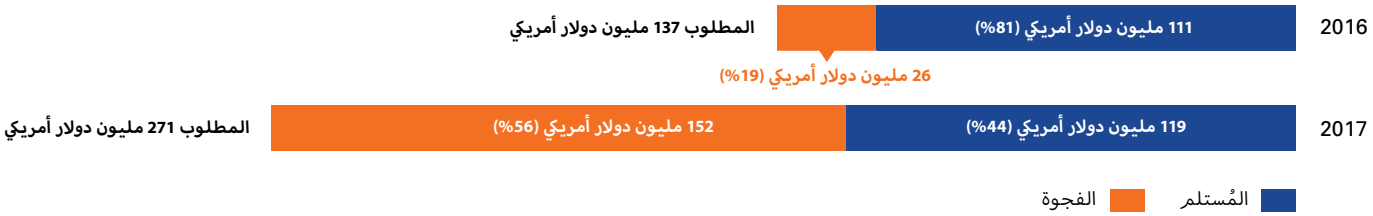

الفُرص والعقبات

في تركيا، التعليم إلزامي في الصفوف من الأول وحتى الثاني عشر، لكن ومع الجهود الحالية التي تبذلها وزارة التعليم الوطني وغيرها من أصحاب المصلحة في قطاع التعليم مازال نحو 35% من الأطفال السوريين في سنّ الدراسة غير ملتحقين بالمدارس ولا يمكنهم الاستفادة من صفوف اللغة، والتدريب على المهارات التقنية والمهنية ذات الصلة. تتراوح أعمار معظم هؤلاء الأطفال بين 12 إلى 17 عاماً وهم عُرضة للأخطار مثل عمالة الأطفال أو زواج الأطفال. توجد حاجة للحصول على معلومات عن لمحات من حياة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من أجل تصميم البرامج الملائمة التي تتصدى لاحتياجاتهم من التعليم والحماية. تعاني المدارس العامة التركية، لاسيّما في المناطق ذات الكثافة العالية بالسكان السوريين، من الازدحام الشديد في الصفوف ومحدودية القدرات. أيضاً توجد محدودية في توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال السوريين والأطفال الأتراك المهمّشين. يعدّ توفير المزيد من الموارد على مستوى المدرسة أمراً بالغ الأهمية من أجل المحافظة على التلاحم الاجتماعي في المجتمعات المحلية. ينبغي الاستمرار في بناء القدرات عند المعلمين الأتراك والمعلمين المتطوعين السوريين وغيرهم من الموظفين التربويين الذين يعملون مع كلٍّ من الأطفال السوريين والأتراك مع ضرورة التركيز خلال ذلك على تبنّي مقاربةٍ تعليمية أكثر شموليةً، لاسيّما عند التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة، أو ذوي الاحتياجات الأكاديمية والنفسية الاجتماعية و\أو الطلاب ذوي الكفاءة المنخفضة في اللغة التركية. يمثل توفير المزيد من فرص تعلّم اللغة التركية أمراً حاسماً بالنسبة للأطفال والشباب والبالغين ليس فقط من أجل دعم أدائهم الأكاديمي، ولكن أيضاً لتعزيز التلاحم الاجتماعي والوصول إلى الخدمات وسوق العمل. بالإضافة لما تقدّم من المطلوب أيضاً دعم قدرات اللغة الأم. سيتمّ البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التعلّم المكثف الذي تديره وزارة التعليم الوطني والذي يستهدف على الأقلّ 20 ألف طفل سوري غير ملتحق بالمدرسة تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 17 عاماً، وذلك في عام 2018 وهي تمثل أحد الحلول الابتكارية للأطفال الذين توقفوا عن التعلّم لعدة سنوات.

ما الذي علينا تغييره والقيام به بشكلٍ مختلف في عام 2018؟

في هذه المرحلة من الأزمة في سوريا، يعدّ وجود إستراتيجية شاملة طويلة الأجل لقطاع التعليم وخطة عمل محددة التكاليف لتوفير فرص التعلّم الجيد للأطفال والشباب والبالغين تحت الحماية المؤقتة ذا أهميةٍ كبيرة. ستُمكن مثل تلك الخطة وزارة التعليم الوطني وأصحاب المصلحة الآخرين في قطاع التعليم من ضمان استدامة توفير التعليم الجيد المعتمد على النطاق المطلوب، مع وجود مساهمات مالية واضحة من الشركاء وزيادة الحصة المالية المخصصة من توزيعات الميزانية الوطنية. ينبغي أن يكون الاستثمار في المتعلمين السوريين عنصراً جوهرياً في خطة التنمية الوطنية الحادية عشرة القادمة (2019-2023) و الخطة الإستراتيجية 2020-2024 لوزارة التعليم الوطني. بالتوازي مع ذلك، توجد حاجة لوضع إطارٍ واضحٍ يوجز المسارات المتعددة للتعلّم في قطاع التعليم وذلك بهدف ضمان اعتماد، وكذلك إحالة الخريجين من برامج تعليمية مختلفة.

إنّ توفر بياناتٍ مفصّلةٍ عن انتظام الطلاب في الدراسة، وكذلك مؤشرات جيدة (مثل مخرجات التعلّم ومعدلات إتمام الدراسة) هو غايةٌ في الأهمية من أجل إغناء عملية تطوير الإستراتيجية، وتحديد أولويات الاستثمار، ومراقبة التقدم الحاصل، وتسهيل التطوير اللاحق للبرامج التي تستهدف مجموعات المتعلمين الأكثر ضعفاً. كما يجب الاستمرار في أعمال التطوير المهني القائم على الاحتياجات لكلٍّ من المعلمين الأتراك والمعلمين المتطوعين السوريين وغيرهم من الموظفين التربويين. كما ينبغي الاستمرار في الدعوة على كلّ المستويات من أجل تنظيم حالة الموظفين التربويين السوريين، بالتوازي مع متابعة دمجهم في النظام التعليمي التركي.

توجد حاجة إلى التوسّع في نشر المعلومات عن التعليم، وتوفّر خدمات النقل المدرسية، وفُرص التعلّم في السياقات الرسمية وغير الرسمية وذلك بالتعاون الوثيق بين وزارة التعليم الوطني وشركاء قطاع التعليم بما فيهم منظمات المجتمع المدني. يُعدّ توفير فُرص التعليم بعد الثانوي أساسياً من أجل تطوير القدرات البشرية عند الأفراد السوريين تحت الحماية المؤقتة، من أجل مساعدتهم ليصبحوا معتمدين على ذاتهم ويساهموا بفعالية في مجتمعاتهم وفي بناء سوريا مستقبلاً. توجد حاجة لخدمات الاستشارة الوظيفية لمساعدة الطلاب في إغناء خياراتهم الدراسية وفي نهاية الأمر في الانتقال من برامج التعليم إلى العمل. يمكن التفكير في تطوير محتوى إلكتروني جنباً إلى جنب مع أساليب تنفيذ ابتكارية من أجل التوسّع في توفير فرص التعلّم بعد الثانوي والتعليم غير الرسمي التي تحقق فعالية التكلفة. يمكن إتباع فرص إستراتيجية للاستفادة من جهود المعلمين المتطوعين السوريين لدعم سياسة وزارة التعليم الوطني في نقل الأطفال السوريين من مراكز التعليم المؤقتة إلى المدارس الحكومية التركية، ويمكن لها أيضاً تقديم المزيد من المساهمة في بناء نظام تعليم وطني شامل ومرن.

[56] تمّ استخلاص متطلبات التمويل من نداءات التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية للعراق وسوريا وخطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة (3RP) لهم وذلك اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017 وقد تمّ تعديلها دورياً استناداً إلى تحديثات نداء التمويل التي تتمّ في منتصف السنة، ما أمكن ذلك. التمويل المُستلم بحسب الحالة بتاريخ كانون الأول\ديسمبر 2017. انظر الملحق 2 فيما يتعلق بمسائل تتبع التمويل.

لبنان

لم يكترث بشير، الصبي الذي يبلغ من العمر 13 عاماً من سوريا، عندما سُئِلَ إن كان سعيداً الآن.

"من الجميل أن أشعر وكأنني عدتُ إلى المدرسة. لقد نسيت كلّ شيء، والآن أشعر بأنَّني أتعلم كلّ شيء مرةً أخرى. لقد كان الأمر صعباً في البداية، ولكنه أصبح الآن أكثر سهولة بالنسبة لي."

إنَّ تجربة بشير نموذجية. لقد عرقلت الحرب في سوريا تعليمه مع كلّ شيء آخر في حياته، حتى قبل أنَّ يجد ملجأ في لبنان مع عائلته. لقد كان متأخراً عن معظم الأطفال الآخرين ممّن هم في عمره. بالنسبة له، ولآلاف الأطفال الآخرين في البلد، تمكنهم إتاحة فرصة حضور دورات محو الأمية الأساسية والحساب من مواصلة التعلّم.

تعتمد دورات محو الأمية الأساسية والحساب على أنشطةٍ ومنهجياتٍ مختلفة تُشرك وتصل إلى أطفال ذوي احتياجات ومستويات تعلم متنوعة. تهدف الدورات إلى تزويد الأطفال بالمعرفة الأساسية وإعدادهم للعبور بسلاسة إلى برنامج التعلّم المكثّف والاندماج التام في نظام التعليم الرسمي اللبناني. تُنظَم البرامج لمدة ثلاث ساعات في اليوم على مدار ثلاثة أشهر، وتتضمّن ورشات عملٍ في القراءة والكتابة، علم الصوتيات، العلوم والرياضيات، وحتى فترات راحة تتخللها الموسيقا.

© اليونيسف\2017\أنا أقرأ

3 لبنان

حقق لبنان تقدماً في تخفيض عدد الأطفال السوريين غير الملتحقين بالتعليم الرسمي وغير الرسمي من 50% في كانون الأول\ديسمبر 2016 إلى 43% في كانون الأول\ديسمبر 2017.

الاستجابة التعليمية 2017

- تعزيز النظام: في متابعة توجيه استجابة قطاع التعليم يتكرر للمرة الثانية تطبيق الخطة الخمسية (2017-2021) الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم Reaching All Children with Education (RACE II).[57] وإذ تشير التوقعات إلى استمرار تأثير الأزمة على نظام تعليم، تعمد وزارة التربية والتعليم العالي(MEHE) في لبنان حالياً إلى صياغة مُسوّدةٍ لنموذج تكاليفٍ مستدام من أجل زيادة الدعم لتأطير موازنةٍ شفافة وخاضعة للمساءلة تتعلق بالاستجابة للتعليم، وقد يشكل هذا الأمر أساساً لتمويلٍ أكثر اعتماديةً ومرونةً ولعدة سنوات. كما تحقق تحسنٌ ملحوظ من حيث توافر البيانات على مستوى النظام في عام 2017، حيث نشرت وزارة التربية والتعليم العالي بيانات الالتحاق بالتعليم مفصّلةً حسب المنطقة، والفترة المدرسية الأولى الصباحية/والثانية المسائية، وكذلك حسب النوع الاجتماعي. قدم هذا الشيء الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي وقطاع التعليم من أجل وضع برامج السنة الدراسية القادمة. استمرت وزارة التربية والتعليم العالي في تأدية دورٍ مركزي في إدارة الشراكات مع المجتمع الدولي، والاجتماعات مع المانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية من خلال العديد من المنتديات التقنية والتنسيقية من أجل توفير بياناتٍ وتقارير وإحاطات تقنية أفضل لشركائها.
- وضع السياسات: انتهى لبنان من وضع سياسةٍ مشتركة بين الوزارات لحماية الطفل، وفي هذا المجال يدلّ التعاون الملحوظ الذي ضمَّ وزارات العدل والداخلية والتربية والشؤون الاجتماعية، على أنَّ هذه السياسة تمثل دليلاً على التزام الحكومة بإيصال حقوق الطفل. أصدرت الحكومة اللبنانية، في مؤتمر بروكسل الأول في عام 2017، بياناً حول أهمية دعم الشباب المعرض للخطر. وفي العام 2017، تمّ الانتهاء من وضع برنامج محو الأمية الأساسية والحساب للشباب وأصبح جاهزاً للتجريب ولتوسيع نطاقه في العام 2018. في العام 2018، ستقوم الحكومة بتطبيق إستراتيجيةٍ مشتركة بين الوزارات حول التعليم والتدريب التقني والمهني، والتي ستجلب التلاحم والتكامل والرؤية إلى الوزارات الأربع الرئيسة (التربية والتعليم العالي، العمل، الشؤون الاجتماعية، والزراعة) التي تعمل في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني وفي مجال الشباب.
- الجودة: بعد التزامها بتحسين جودة التعليم والتعلّم في لبنان، نفذت وزارة التربية والتعليم العالي سلسلةً من التدخلات الهيكلية نحو وضع برامج التعليم الشامل وتوفير حمايةٍ أفضل للأطفال في المدارس. تمّ تجريب سياسة الحكومة في حماية الأطفال في العديد من المدارس في عام 2017. وبعد تقييم التنفيذ التجريبي، من المتوقع أن يتمّ توسيع نطاق التنفيذ في أكثر من 200 مدرسة في عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعزيز مراقبة الفترة المدرسية الثانية\المسائية مع مستشاري المدارس الذين يقومون بأكثر من 7000 زيارة مراقبة إلى تحسين إدارة الصف الدراسي، بما في ذلك التحسين في التعليم التفاعلي وتطوير خطط الدروس.
- الوصول: استمرت وزارة التربية والتعليم العالي والمجتمع الدولي في تمويل الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين المهمّشين من أجل الوصول إلى المدارس العامة، ونتيجةً لذلك، تمّ الوصول إلى أكثر من 400 ألف طفل لبناني وغير لبناني في العام الدراسي 2018/2017. تمثّلت الدوافع الرئيسة لهذا النجاح في كلٍّ من رسوم التسجيل المدعومة جزئياً وتكاليف الدعم (القرطاسية، الكتب المدرسية، والمواصلات)، وحملة التوعية التي استمرت لمدة عام، وافتتاح 349 مدرسة ثانوية بفترات مدرسية ثانية\مسائية، وتحسين المباني المدرسية (المدارس المُدفّأة والمعاد تأهيلها). تمّ توفير وجبات مدرسية خفيفة وصحية لأكثر من 15000 طالب سوري ولبناني في المدارس الابتدائية. وحتى المناطق التي كانت تعاني تقليدياً من نقص الخدمات (مثل المحافظات الشمالية والشرقية) أظهرت زيادات في الالتحاق بالمدارس العامة.

  في العام الدراسي 2018/2017، التحق 3905 من اللاجئين الشباب بالتعليم الثانوي العام، وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 26% عن العام الدراسي السابق، وتمّ دعم 2000 شاب آخرين بمنح دراسية للتعليم العالي. بالنسبة لأولئك الأطفال الذين لم يتأهلوا للتعليم الرسمي، دعمت وزارة التربية والتعليم العالي وشركاء القطاع مسارات متعددة للتعليم غير الرسمي. وفي عام 2017، استفاد 92,617 طفلاً ممّا يقدمه المجتمع المحلي من برامج تعليم في مرحلة الطفولة المُبكرة ECE، أو برامج محو الأمية الأساسية والحساب، أو برامج التعلّم المكثّف، أو محو الأمية الأساسية والحساب للشباب، أو برامج التدريب التقني.

التحدّيات والفرص

يستمر الكادر التدريسي في الكفاح في صفوفٍ دراسية يلتحق فيها طلابٌ لاجئون من مختلف اللغات والمستويات والأعمارٍ، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم العالي لاستقطاب الموظفين وتدريبهم. لا تزال تهيمن بعض القضايا مثل التسرب الموسمي وتسلط الأقران في الصفوف الدراسية. تؤثر خيارات كسب المعيشة النادرة في سوق عملٍ تنافسي غير منظم في التلاحم بين المجتمعات

[57] وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE) لبنان. 2016. الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم: (2017-2021) RACE II. متاح على http: //www. mehe.gov.lb/uploads/file/2016/Oct/RACE%20II_FINAL%20Narrative_29AUG2016.pdf

المحلية ورفاه الأسر، ممّا يؤثر بدوره في تعليم الأطفال، فضلاً عن نتائج التعلّم لكلٍّ من الأطفال المُضيفين واللاجئين. وبالإضافة إلى دعم الأطفال المعرضين للخطر، الذين يعانون من اللغة أو من المنهاج الدراسي في النظام الرسمي، وضعت وزارة التربية والتعليم العالي حزمة داعمة/تعويضية منظمة للاستبقاء لكلٍّ من الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين، والتي تُنفّذ حالياً من قبل شركاء قطاع التعليم. تظهر النتائج الأولية لمرحلة ما بعد التقييم وجود أثرٍ إيجابيٍّ ومشجعٍ في قدرات التعلّم لدى الأطفال. من المحتمل أن تتطور حزمة دعم الاستبقاء إلى برنامج تعلّم جيد بعد المدرسة من أجل نظام التعليم العام اللبناني. أخيراً، ساهمت المبادرة المبتكرة لمتطوعي التواصل المجتمعي (Community Liaison Volunteers) في تحسين التجربة المدرسية للأطفال اللاجئين من خلال تيسير التواصل والتعاون بين أولياء الأمور اللاجئين وإدارة المدرسة بشأن القضايا التي تواجه الأطفال في المدارس.

تمويل التعليم في لبنان في العامين 2016 و 2017[58]

ما الذي علينا تغييره والقيام به بشكلٍ مختلف في عام 2018؟

توجد ميزة خاصة في برنامج الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم - التكرار الثاني RACE II وهي بناء برامج في المجال الإنساني والتنموي ضمن خطةٍ واحدة - مسترشداً برؤية وزارة التربية والتعليم العالي للتأثير بشكل إيجابي واستباقي في نظام التعليم اللبناني وذلك مع استمرار الأزمة. لقد أدى التنسيق المشترك بين المانحين وتأييد هذه التوجّهات إلى النجاح في الحصول على تمويلٍ يمكن الاعتماد عليه على مدى سنوات عديدة بالنسبة للبنان. دعم هذا الأمر، بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي، صمودَ قطاع التعليم وقدرته كي يكون على مستوى الجاهزية لوضع البرامج في حالات الطوارئ المحتملة. ينبغي على وزارة التربية والتعليم العالي والقطاعات زيادة الاستفادة من التزام المانحين القوي تجاه لبنان وتحويل استراتيجيات الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم - التكرار الثاني RACE II نحو جدول أعمال لبنان 2030، مع التركيز على تحسين جودة مخرجات التعليم والتعلّم. وهذا بدوره سيشجع الجهات المانحة على توفير تمويل غير مخصص ولعدة سنوات.

تطلق وزارة التربية والتعليم العالي تحديداً شاملاً للاحتياجات الوطنية فيما يخصّ بناء المدارس في العام 2018. ومن خلال إتاحة ذلك لعامة الناس، سيعزز هذا التحديد التقني مكانة وزارة التربية والتعليم العالي كمؤسسةٍ تتمتع بالشفافية والمصداقية ممّا يؤهلها للاستثمار في بناء المدارس. يمثل توافر البيانات والتحليلات الإستراتيجية الموثوقة في الوقت المناسب أساساً لتحسين استهداف القطاع و وضع برامجه. على سبيل المثال، إنّ إجراء تحليلٍ أكثر دقةً فيما يتعلق بسلسلةٍ متصلة من التوعية، والتسجيل والالتحاق، والاستبقاء، والتعلّم والانتقال سوف يمكّن كلّاً من وزارة التربية والتعليم العالي والقطاع من تكوين فهمٍ أفضل للدوافع الرئيسة للتغيير، على مستويات المؤسسات والمجتمع والطفل. يمكن أن يدعم ذلك بشكلٍ أفضل وضع البرامج الخاصة بالصمود لتشمل الأطفال الذين لم يتمّ الوصول إليهم والذين لم يلتحقوا أبداً بأيّ شكلٍ من أشكال التعلّم من قبل، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأولئك الذين هم في السن الحرج 15-24 الذين يمكن الوصول إليهم ضمن خارطة الطريق الإستراتيجية للتعليم والتدريب التقني والمهني الذي تقوده وزارة التربية والتعليم العالي مع الوزارات المعنية. على وجه الخصوص، ستكون هناك حاجة إلى برامج مصممةٌ لتلبية احتياجات الأطفال والشباب الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً، أو الذين كانوا خارج نظام التعليم الرسمي لعدد من السنوات، وبالتالي ليسوا مؤهلين للالتحاق ببرامج التعليم غير الرسمي المتاحة حالياً. تبرز الحاجة أيضاً لتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة في التعليم، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل وضع برامج تعليمٍ مبتكرة.

[58] تمّ اشتقاق متطلبات التمويل من خطط الاستجابة الإنسانية HRPs في سوريا والعراق ونداءات التمويل في البلدان المُضيفة الخمس الخاصة ببرنامج الخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين وتعزيز الصمود 3RP اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017، ويتمّ تعديلها وفقاً لتحديثات النداء التمويلي في منتصف العام، كلّما أمكن. التمويل الذي تمّ الحصول عليه وفقاً لشهر كانون الأول 2017. راجع الملحق 2 حول المشكلات المتعلقة بتتبع التمويل.

الأردن.

قبل ثلاث سنوات، غادرت مَلك سوريا، وفقدت منزلها وعائلتها وأصدقاءها، و ليس اقلها جميعا تعليمها، ووصلت إلى مخيم الزعتري في شمال الأردن، الذي يضمّ أكثر من 80 ألف لاجئ سوري.

ومع مجموعة من القضايا الصحية المتعددة، كانت رحلة مَلك أكثر صعوبةً. تعدّ مَلك، التي تبلغ السادسة عشرة من العمر، أصغر حجماً، مقارنة بمتوسط الأعمار في هذه السنّ، ولديها ميلان في العمود الفقري. تعاني مَلك من ضعف في ذراعيها ويمكنها المشي لفتراتٍ قصيرة فقط. ولمدة سنتين لم تتمكن من الالتحاق بأيٍّ من المدارس الموجودة في المخيم بسبب افتقار تلك المدارس إلى الموارد اللازمة لاستيعاب طالب في مثل ظروفها. لكن مَلك لم تستسلم: كان لدى الفتاة الصغيرة حلماً وسَعَتْ إلى تحقيقه.

في هذا العام، التحقتْ مَلك بواحدةٍ من مدارس المخيم، حيث كانت تجلس على مكتب مصمم حسب الطلب ومُجهز خصيصاً لها. وبالإضافة إلى التعليم، تتلقى الآن العلاج الطبيعي، وحُبّ زملائها ومعلميها ودعمهم. تقول مَلك، مع ابتسامةٍ لا تفارق وجهها أبداً: "أشعر في المدرسة وكأنني امتلكت حياة ثانية".

في عام 2017، حصل 3601 طفل من ذوي الإعاقة، نصفهم تقريباً من الفتيات، على فرص تعلمٍ شاملة لتحسين وصولهم إلى المدارس في المخيمات والمجتمعات المُضيفة في الأردن. وبخصوص أحلامها في المستقبل، قالت مَلك:

"أنا أدرس لأصنع شيئاً ما من نفسي.
أريد أن أكون معلمةً وأن أُدرّس الفتيات.
أنا أحبُّ الجميع وهم يحبونني بالمقابل."

© ميرسي كوربس\2016\شيريدان

4 الأردن

حقق الأردن استقراراً فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم لأكثر من ثلثي الأطفال السوريين اللاجئين لديه ممّن هم في سنّ الالتحاق بالمدرسة، مع تنفيذ استثماراتٍ كبيرة لزيادة فرص التعلم الشاملة والجيدة.

الاستجابة التعليمية 2017

- تعزيز النظام: تمّ وبشكل كبير تعزيز نظام جمع وإدارة بيانات التعليم في الأردن من خلال نظام معلومات إدارة التعليم المفتوح OpenEMIS، حيث تمّ نشر مئتين وخمسين من ميسّري المدارس لجمع البيانات في المدارس ذات الفترتين الأولى\الصباحية والثانية\المسائية والمديريات في المجتمعات المُضيفة، وقد ساهم هذا الأمر في الحصول على بيانات آنيةٍ موثوقة حول التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس. كما نجحت جهود تعزيز الإشراف وضمان الجودة في مدارس المخيمات من خلال إنشاء وحداتٍ إشرافية ونشر مشرفي المدارس.
- وضع السياسات: أُعدت الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية (2018-2022) وأُطلقت بما يتوافق مع الالتزامات الحكومية، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.[59] تحافظ وزارة التربية وشركاؤها على الالتزام بتأمين وصولٍ عادلٍ للحصول على تعليمٍ جيد لجميع الأطفال في الأردن، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم القانوني. كما صدرت تعميماتٌ للسماح بتسجيل كلّ الأطفال في العام الدراسي 2018/2017، وأُعفي الأطفال من الرسوم الدراسية ورسوم الكتب المدرسية.
- الوصول: وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة التربية، فقد بلغ إجمالي الالتحاق الوطني في المدارس الحكومية أكثر من 1.3 مليون طفل في جميع المستويات في العام الدراسي 2018/2017، بزيادةٍ بسيطة بالمقارنة مع السنة الدراسية السابقة. يشير سجل التحاق الأطفال السوريين اللاجئين في سنّ الدراسة إلى اتجاهٍ إيجابي في المخيمات والمجتمعات المُضيفة، حيث ارتفع من 126,127 طفلاً في العام الدراسي 2017/2016 إلى 130,668 طفلاً في العام الدراسي 2018/2017. يبلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية العليا (الصفوف 11-12) 24%، وهو أقلّ بكثير من معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي البالغ 66%. يعني ذلك أنَّه من المحتمل جداً أن تكون الفئات العمرية الأكبر غير ملتحقةٍ بالمدرسة. وعلى الرغم من زيادة الالتحاق بالتعليم الرسمي، إلا أنَّه لا يزال هناك عددٌ كبيرٌ من الأطفال غير ملتحقين بالمدرسة، بما في ذلك ما يقدر بنحو 73,137 طفلاً سورياً لاجئاً. لمعالجة هذا الأمر، قامت وزارة التربية وشركاؤها بتكثيف الجهود الجماعية، حيث وفّرت التعليم غير الرسمي لـ 29,247 طفلاً سورياً غير ملتحقين بالمدرسة (منهم 4,032 طفلاً في برامج معتمدة للاستدراك والتسرب، و 7,532 طفلاً في رياض الأطفال غير الرسمية و 17,683 طفلاً في خدمات دعم التعلّم غير المعتمدة).[60] بالإضافة إلى ذلك، تلقى 2,634 طفلاً في منطقة بيرم، بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية للأردن مع سوريا، خدماتٍ تعليمية. زادت أيضاً الاستثمارات في البنية التحتية للمدارس في المخيمات والمجتمعات المُضيفة من القدرة على الوصول إلى الأطفال، و وفّرت فرصةً لتطبيق العملية الرشيدة باستخدام المدارس فترتين دراسيتين ممّا يحقق كفاءة التكلفة. ازداد عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 197 إلى 207 في المجتمعات المُضيفة، وإلى 45 في المخيمات. علاوةً على ذلك، وصلت حملة "التعلّم للجميع" إلى 126,707 أطفال، بمن فيهم الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة. ساعدت خطط النقل والتدخلات النقدية المستهدفة (برنامج حاجاتي Hajati program) وبرنامج التغذية المدرسية الوطني الأُسر الأكثر ضعفاً، بما في ذلك اللاجئون السوريون. لقد بُذلت جهودٌ خاصة لتحسين الوصول إلى المدارس لـ 3,601 طفل من ذوي الإعاقة (48% من الفتيات) في المخيمات والمجتمعات المُضيفة، ولتعزيز التلاحم الاجتماعي من خلال برامج ما بعد المدرسة المقدمة بدعم من المتطوعين السوريين. اتُخذت مبادراتٌ من أجل التصدّي للعنف في المدارس، بما في ذلك تشكيل قوة عمل مشتركة بين الوكالات ووضع الإجراءات قيد التنفيذ. ولتحسين الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، تلقّى نحو 1,700 من الشباب منحاً دراسية، وتمّ تقديم التدريب التقني وتدريب المهارات لكثيرٍ منهم.
- الجودة: أجرى مجتمع المانحين الدوليين حواراً مع وزارة التربية لتحسين جودة التعليم من خلال إطار النتائج المشتركة، الذي يوائم بين جميع المانحين الرئيسين في دعمهم لنظام وزارة التربية. يظهر القياس الفعال لـ 30 مدرسة على مدار السنوات الثلاث الماضية بأنَّ جودة التعليم قد تحسنت بشكلٍ بطيء. لكن، تستمر التحديات بالظهور خاصةً في نتائج التعلّم في التعليم الرسمي. ومن خلال مشروع القراءة والحساب في الصفوف الأولى (RAMP)، أجرت وزارة التربية تقييماً لتحديد مستوى القراءة في الصفوف الأولى EGRA وتحديد مستوى الرياضيات في الصفوف الأولى EGMA على عينة تضمّ أعداداً كبيرة من السوريين من أجل توفير أُسسٍ جديدة. تشير النتائج إلى أنَّ أداء الأطفال السوريين أقلّ من أداء أقرانهم الأردنيين في القراءة ولكنهم على قدم المساواة مع الأطفال الأردنيين في الحساب.[61] ولمعالجة ذلك، تمّ توفير فرص التدريب لأكثر من 10,000 معلم في المخيمات والمدارس ذات الفترتين الدراسيتين، حيث يغطي التدريب المنهجيات المتمحورة على الطفل، التعلّم المختلط، الدعم النفسي الاجتماعي، المهارات الحياتية، الوعي بالعنف ضد الأطفال، ورعاية الأطفال

[59] حكومة الأردن. 2015. التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025). متاح على: https://docs.wixstatic.com/ugd/176e64_5ad5680491ba47deb1579b450950ac46.pdf

[60] تعدّ خدمة دعم التعلّم في الأردن فرصة تعلمٍ غير معتمدة لتحسين الأداء الأكاديمي للأطفال ومنعهم من التسرب. وهي مصممة للأطفال في سنّ الدراسة، بغض النظر عن وضعهم فيما يتعلق بالجنسية والتعليم (ملتحقين وغير ملتحقين بالمدرسة). في خدمات دعم التعلّم، تمّ تسجيل ما مجموعه 118,107 طفلٍ سوري وأردني معرضين لخطر التسرب، منهم 79,132 طفلاً سورياً. ومن بين الأطفال السوريين، يوجد 61,449 (77.7%) في المدارس و 17,683 (22.3%) غير ملتحقين بالمدرسة.

[61] المصدر: برنامج RAMP، الأردن. مبادرة القراءة والحساب للصفوف الأولى، نتائج المسح الميداني لمنتصف المدة، 2017.

ذوي الإعاقات وأولئك الذين يحتاجون إلى مساعدةٍ خاصة. في حالة المخيمات، ساعد التعليم التعويضي ودعم التحضير لبرنامج توجهي Tawjihi (امتحان شهادة التعليم الثانوي) في زيادة معدل نجاح الطلاب في المخيمات من 8% في عام 2017 إلى 22% في كانون الثاني\يناير عام 2018، مقارنةً بالمعدل الوطني البالغ 66%.

تمويل التعليم في الأردن في العامين 2016 و 2017[62]

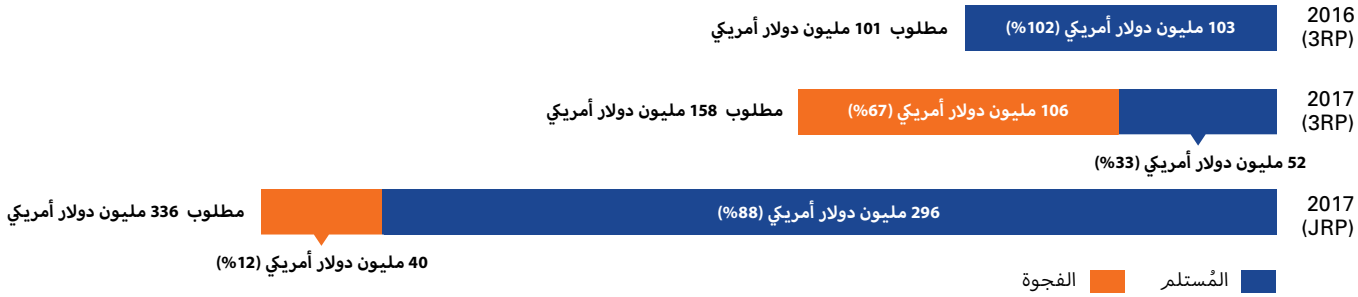

في عام 2017، ازداد التمويل المقدم من المجتمع الدولي ليعزز نظام التعليم الرسمي في الأردن ويوسعه. في المجمل، تمّ تقديم 296 مليون دولارٍ أمريكي، وهو ما يمثل 88% من مبلغ 336 مليون دولار أمريكي مطلوب لعام 2017 من خلال خطة الاستجابة الأردنية (JRP). يتضمّن هذا المبلغ 47 مليون دولارٍ أمريكي لدعم الموازنة، و 171.5 مليون دولارٍ أمريكي لدعم الصمود، و 77.5 مليون دولارٍ أمريكي لدعم اللاجئين.

التحدّيات والفرص

تختلف عوائق التعليم المدرسي في السياق الأردني؛ حيث يُغير الفقر ترتيب أولويات الأُسر فتتراجع عندها أولوية التعليم المدرسي للأطفال وتصعد أولوية دفع الأطفال والشباب إلى عمالة الأطفال وزواج الأطفال، وتستمر القيود المالية في الحدّ من الوصول إلى التعليم بعد الأساسي، أو التدريب التقني والمهني أو التعليم العالي، ولا يكفي عدد المنح الدراسية لتلبية الطلب. يواجه غالبية الأطفال ذوي الإعاقة عقباتٍ متعددة في الوصول إلى خدمات التعليم والحماية. تسهم عوامل مثل تراجع مستويات جودة التعليم، وعدم ملاءمة بيئات التعلّم والعنف في المدارس في حدوث التسرب المبكر. يسهم إضفاء الطابع العالمي على مرحلة الروضة الثانية KG2 (التعليم قبل الابتدائي) في تحسين تحضير الأطفال للمدرسة وكذلك توفير فرصٍ أفضل لدعم الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلّم. لقد أصبحت صيانة المدارس تشكل قضيةً بالغة الأهمية، بسبب الاستخدام المكثّف للبنية التحتية. وعلى الرغم من استئجار بعض المدارس وبعض أماكن التعلّم، واستقطاب وتدريب معلمين إضافيين، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التجهيزات والمواد. في الواقع، تتجاوز الاحتياجات على الأرض التمويل المتاح.

تأثرت جودة التعليم سلبياً بسبب الاكتظاظ في الصفوف، وبيئات التعلّم الضعيفة، والمعلمين غير المدربين بشكل كافٍ أو غير المحفزين و وقت التعليم المكثّف في المدارس ذات الفترتين الدراسيتين. وبحسب الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) للعام 2015، شهد الأردن ليس انخفاض مستوى الإنجازات وحسب، بل هي تتجه أيضاً نحو مزيدٍ من الانخفاض.[63] سيؤدي الاستثمار في الترخيص والتطوير المهني للمعلمين والمديرين وموظفي التعليم إلى تحسين جودة التعليم في الأجل المتوسط إلى الطويل.

وفي حين تمّ تشغيل قاعدة بيانات نظام معلومات إدارة التعليم المفتوح OpenEMIS والتعليم غير الرسمي NFE، فإنّ تحليل البيانات بشكلٍ مفصّل حسب المتغيرات الرئيسة، مثل التسرب وعدم الالتحاق بالمدرسة والإعاقة، يحتاج للنشر بطريقة مناسبة زمنياً. يعدّ الوصول إلى البيانات الآنية والموثوقة أساسياً من أجل عمليات التخطيط و وضع البرامج المستنيرة بالأدلّة.

توفر الخطة الإستراتيجية للتعليم في وزارة التربية، التي تمّ إطلاقها في شهر آذار\مارس عام 2018، فرصاً لتعزيز الشراكات والتنسيق المطلوبين لدعم التحوّل من الاستجابة الإنسانية إلى صمودٍ طويل الأجل وتنميةٍ مستدامة. يساهم هذا الأمر في تعزيز نظام يمكنه أن يستجيب بشكلٍ مناسب للضغوط الناجمة عن تدفق اللاجئين الذين لا تزال أوضاعهم محفوفةً بالمخاطر. يُتوَخى أن يؤدي تشغيل نظام معلومات إدارة التعليم المفتوح OpenEMIS وتوفير أدوات تحليل البيانات والإبلاغ عنها إلى تحسين صنع القرارات المُسترشدة بالأدلة على

---

[62] يتمّ اشتقاق متطلبات التمويل من خطط الاستجابة الإنسانية HRPs في سوريا والعراق ونداءات التمويل الخاصة بالخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين وتعزيز الصمود 3RP من البلدان الخمس المُضيفة اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017، ويتم تعديلها وفقًا لتحديثات النداء التمويلي في منتصف العام، كلّما أمكن. التمويل الذي تمّ الحصول عليه وفقاً لشهر كانون الأول\ديسمبر 2017. راجع الملحق 2 حول القضايا المتعلقة بتتبع التمويل. وفي حين يتتبع نظام التتبع 3RP / HRP التمويل الذي يذهب إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، فإن نظام التتبع الخاص بخطة الاستجابة الأردنية (JRP) يتتبع جميع التمويل بما في ذلك الأموال التي يتمّ نقلها مباشرة إلى حكومة الأردن والمنظمات غير الحكومية المحلية.

[63] فيما يتعلق بالرياضيات للصفين الرابع والثامن، جاء الطلاب الأردنيون في المركز الرابع من الأخير من بين 48 دولة/إقليم وفي المركز الثالث من الأخير من بين 36 دولة، على التوالي. في العلوم، كان طلاب الصف الثامن في المركز السادس من الأخير من بين 37 دولة/إقليم. انخفض تصنيف الأردن 20 نقطة في الرياضيات و 23 نقطة في العلوم من بين الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 9-10 سنوات من عام 2011 إلى 2015.

المستويين المركزي والإقليمي. سوف يساهم التوسّع في تطوير القدرات على المستويات اللامركزية (مديريات التربية والمدارس) في الاستفادة من البيانات في تحسين الإدارة القائمة على المدرسة. علاوةً على ذلك، لقد انخرط اللاجئون بنشاطٍ في التعبئة المجتمعية وساهموا في دعم وصول الأطفال والشباب السوريين في المخيمات والمجتمعات المُضيفة في البلد إلى التعلّم.

ما الذي علينا تغييره والقيام به بشكلٍ مختلف في عام 2018؟

من المتوقع للخطة الإستراتيجية للتعليم في وزارة التربية أن تزيد من انسجام وتناسق دعم قطاع التعليم، بحيث تدمج التكاليف التشغيلية والأهداف الخاصة بالأطفال السوريين ضمن إستراتيجيةٍ واحدة تُدار على المستوى الوطني. تسعى وزارة التربية وشركاؤها في قطاع التعليم إلى مواءمة خطة الاستجابة الأردنية JRP بشكلٍ تدريجي مع الخطة الإستراتيجية للتعليم، وتعزيز التآزر والتكامل، وربط الاستجابة الإنسانية بالتنمية طويلة الأجل. ومن المنتظر أن يتيح ذلك زيادة الاستفادة من الخبرات والموارد بطريقةٍ تجمع بين الفعالية والكفاءة.

توجد حاجةٌ ملحّة لاجتماع القطاعات الرسمية وغير الرسمية من أجل معالجة العنف ضد الأطفال ولضمان سلامة جميع الأطفال وحمايتهم. يجب مضاعفة الجهود المشتركة بين القطاعات للتصدّي للعنف ضد الأطفال. ينبغي توسيع نطاق خدمات التعليم غير الرسمي لتشمل الأطفال والشباب الأكثر ضعفاً الذين لا يلتحقون بالنظام الرسمي، في حين ينبغي استخدام الأنشطة التكميلية في القطاع الرسمي وغير الرسمي لتشجيع المزيد من الإنصاف والتلاحم الاجتماعي. يجب حشد الموارد والاستفادة منها لضمان استمرارية خدمات النقل والدعم النقدي للمساعدة في إبقاء الأطفال في المدارس.

العراق

هربت مريم وعائلتها من مسقط رأسهم في الحسكة في سوريا في عام 2013. جاؤوا في نهاية المطاف إلى دهوك، وهي بلدةٌ صغيرة في المنطقة الجبلية في شمال العراق.

مريم هي واحدةٌ من بين 300 طالب سوري لاجئ يشاركون في مشروعٍ تجريبي للتعلّم الإلكتروني يستهدف الأطفال الذين يواجهون تحدّيات في الوصول إلى المدارس، مثل المسافات الشاسعة بين المنزل والمدرسة، والعوائق اللغوية، والمتطلبات الاقتصادية التي تمنعهم من الالتحاق بالصفوف الدراسية.

تزور مريم مركز التعلّم ثلاث مرات في الأسبوع، مستخدمةً وسائل النقل التي يقدمها المشروع التجريبي، حيث تستخدم وطلاب آخرون الأجهزة اللوحية (التابليت) المحملة مسبقاً بالوظائف، ومواد الدورة، والاختبارات، والوحدات المتممة التي سجّلها المعلم، والتي يمكن للطلاب الرجوع إليها مرةً أخرى وإتمامها وفق وتيرة أدائهم الخاصة. تمّ تطوير المناهج بحيث يمكن من خلالها تغطية فترة تعليم لمدة ست سنوات في غضون ثلاث سنوات.

تأمل مريم في نهاية المطاف أن تعود إلى سوريا للمساعدة في إعادة إعمار بلدها الأم باستخدام المعرفة التي اكتسبتها في العراق.

"ساعدتني هذه المدرسة على القراءة والكتابة، واكتساب المزيد من المعرفة. عندما أعود إلى سوريا، أريد مساعدة الأطفال المحتاجين الذين لم يحظوا بنفس الفرصة التي أتيحت لي للذهاب إلى المدرسة."

© اليونيسف\UN0148907\أنمار

5 العراق

أحرز العراق تقدّماً في زيادة التحاق الأطفال السوريين اللاجئين ممّن هم في سنّ التعليم المدرسي بأكثر من 30% بين عامي 2016 و 2017، على الرغم من التحدّيات المتمثلة بلغة التدريس والتمويل.

الاستجابة التعليمية 2017

- تعزيز النظام: شهد عام 2017 تعاوناً أكبر بين شركاء التعليم، و وزارة التربية ومختلف مديريات التربية من حيث التنسيق، واستقطاب المعلمين، والتدريب وإدارة الامتحانات. وفي إطار الجهود الرامية إلى تمكين المدارس العامة التي تستضيف الأطفال السوريين والأطفال المشردين داخلياً، تمّ إدخال مقاربة الإدارة القائمة على المدرسة في نهاية عام 2016. تهدف هذه المقاربة إلى تحسين إدارة المدرسة، وجودة التعليم ونتائج تعلّم الأطفال، وكذلك تعزيز الشراكات بين المدارس، وأولياء الأمور، والمجتمعات المحلية، والأطفال ومديريات التربية. بالنتيجة، ساهم ما مجموعه 1080 من أعضاء رابطة المعلمين والآباء (49% من الإناث) في الإدارة القائمة على المدرسة وخطط تحسين المدرسة من خلال الدورات التدريبية في العام الدراسي 2018/2017.
- وضع السياسات: في شهر أيلول عام 2017، قدمت وزارة التربية في إقليم كردستان العراق إستراتيجية إدماجٍ جديدة تسمح للأطفال السوريين اللاجئين في الصف الأول بالتسجيل في المدارس العامة. تهدف هذه السياسة إلى تشميل الأطفال السوريين اللاجئين بإقليم كردستان العراق في المدارس العامة التي تستخدم اللغة الكردية كلغة للتعليم. وعلى الرغم من أنَّ هذه السياسة لا تزال في المرحلة التجريبية، ينظر بعض أصحاب المصلحة في التعليم إليها باعتبارها خطوةً إيجابية.
- الوصول: على الرغم من قيام غالبية المدارس العامة في إقليم كردستان العراق بفتح باب التسجيل للأطفال اللاجئين في الصف الأول في بداية العام الدراسي في تشرين الأول\أكتوبر عام 2017، إلا أنَّ الافتقار إلى التواصل والإعداد الواضح تسبب في محدودية الطلب والتسجيل للطلاب السوريين اللاجئين في المدارس العامة التي تستخدم اللغة الكردية كلغةٍ تعليمية. بشكلٍ عام، لا يزال الوصول إلى المعلومات المتعلقة بدمج الأطفال اللاجئين محدوداً. دعم شركاء التعليم 10936 طفلاً (50% من الفتيات) بمساعدة نقدية في العام الدراسي 2018/2017 واستفاد ما مجموعه 18344 (51% من الفتيات) من اللباس المدرسي الشتوي كجزءٍ من مستلزمات الاستعداد لفصل الشتاء. ومع نهاية الأزمة المالية العامة، وبهدف جذب الكادر التعليمي والاحتفاظ بهم، قدّم شركاء التعليم حوافز لـ 1638 من المعلمين المتطوعين في المدارس العامة في كردستان العراق التي تستضيف الأطفال اللاجئين. تحسّن الوصول إلى التعليم الجامعي خلال العام الدراسي 2017/2016 بالنسبة للاجئين السوريين، وفي بداية العام الدراسي 2018/2017، حصل 116 من اللاجئين السوريين وطالبي اللجوء على منح تعليمية جامعية وتمّ إصدار 104 منح جامعيةٍ إضافية لنفس الفئة بحلول شهر كانون الأول\ديسمبر عام 2017، ليصل العدد الإجمالي إلى 220 منحةً دراسية. بالإضافة إلى ذلك، دعم شركاء مجموعة التعليم 1.4 مليون طفل (38%) من الأطفال المشردين داخلياً للوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي من خلال تنفيذ تدخلات مختلفة مثل تشييد أماكن تعلّمٍ مؤقتة، وتجديد المدارس المتضررة وإصلاحها، وتوفير مستلزمات التعليم بما في ذلك مواد التعليم والتعلّم.
- الجودة: تلقّى ما مجموعه 1314 معلماً لاجئاً تدريباً على أصول التدريس، وإدارة الصفوف الدراسية، والمادة التعليمية والدعم النفسي الاجتماعي، كما استفاد ما مجموعه 5712 من الفتيان والفتيات اللاجئات من برامج تعليم المهارات الحياتية والمواطنة داخل وخارج المخيمات كجزءٍ من تدخلات برنامج التعليم غير الرسمي.

تمويل التعليم في العراق في العامين 2016 و 2017[64]

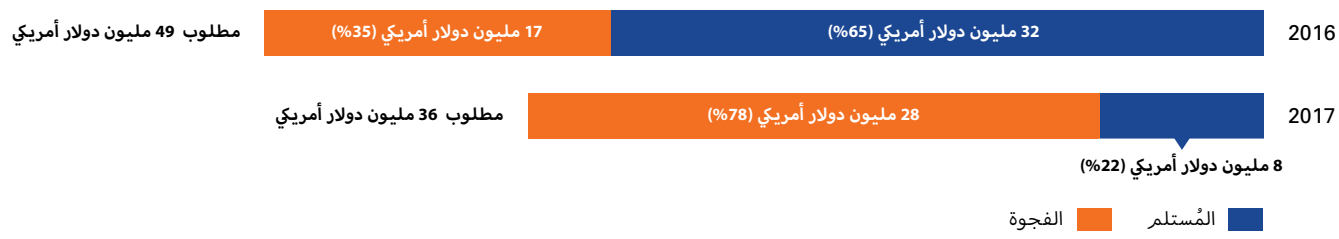

[64] تمّ اشتقاق متطلبات التمويل من خطط الاستجابة الإنسانية HRPs في سوريا والعراق ونداءات التمويل في البلدان المُضيفة الخمسة الخاصة ببرنامج الخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين وتعزيز الصمود 3RP اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017، ويتم تعديلها وفقاً لتحديثات النداء التمويلي في منتصف العام، كلّما أمكن. التمويل الذي تمّ الحصول عليه وفقاً لشهر كانون الأول\ديسمبر 2017. راجع الملحق 2 حول القضايا المتعلقة بتتبع التمويل.

التحديات والفرص

خلال عام 2017، تمثل التحدّي الرئيس في محدودية تقديم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) بالإضافة إلى الافتقار للبرامج التي تركز على هذه الفئة العمرية. تتوفر حالياً بيانات محدودة عن مؤشرات جودة التعليم الأساسية مثل الحضور، والاستبقاء، ومخرجات التعلّم وأداء المعلم، وبالتالي هذه البيانات غير كافيةٍ لتحديد الفجوات والاحتياجات.

لا تزال لغة التدريس للأطفال اللاجئين تشكل عائقاً أمام الوصول إلى التعليم، وعلى وجه التحديد، لا يزال الافتقار إلى المدارس التي تستخدم اللغة العربية في التدريس في المناطق خارج المخيمات يشكّل أحد العوائق. وعلى الرغم من تقديم مساعدة نقدية في العام الدراسي 2018/2017، لا تزال الأُسر تكافح مالياً من أجل تغطية نفقات النقل، واللباس المدرسي، والكتب والقرطاسية. سوف يمكّن توفير التحويلات النقدية (30 دولاراً أمريكياً لكلّ طفل شهرياً) الأُسر من تغطية التكاليف المتعلقة بالتعليم، ويمكن ربطها في نهاية المطاف بخطط الحماية الاجتماعية لضمان الاستدامة.

يواجه الأطفال الذين انقطعوا سنتين أو أكثر عن المدرسة تحدّياتٍ كبيرة في العودة إلى التعليم الرسمي بموجب السياسات الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يشكّل الافتقار إلى التوثيق تحدياً للشباب الذين يرغبون في مواصلة التعليم العالي.

ما الذي علينا تغييره والقيام به بشكلٍ مختلف في عام 2018؟

في عام 2018، سوف يقدم الشركاء الدعم من أجل تنفيذ إستراتيجية الدمج. يحتاج الأطفال اللاجئون إلى صفوفٍ دراسية وسيطة أو دوراتٍ في اللغة من أجل الاندماج بشكلٍ كامل في نظام التعليم في إقليم كردستان العراق. تبرز الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات في مجال السياسة، وكذلك الدعم المتفاني للأطفال غير الملتحقين بالمدارس لتسهيل قدرتهم على العودة إلى التعليم الرسمي. كذلك توجد حاجةٌ دائمةٌ لتحسين جودة التعليم كوسيلةٍ أساسية للتشجيع على استبقاء الطلاب في المدارس وزيادة الفرص أمامهم للوصول إلى التعليم الثانوي والجامعي. إضافةً إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير قواعد سلوك المعلمين وتعزيزها من أجل التعامل مع حالات تسلّط الأقران والتمييز ضد الأطفال السوريين اللاجئين التي تمّ الإبلاغ عن حدوثها في المدارس. سوف يتمّ العمل على تعزيز خدمات حماية وتعليم الطفل المتكاملة في عام 2018 لضمان سلامة وحماية الأطفال في أماكن التعلّم. يستلزم هذا الأمر زيادة برامج تدريب المعلمين على حماية الطفل، وقنوات المراجعة وكيفية توصيل الرسائل المنقذة للحياة إلى الطلاب. في الوقت نفسه، يحتاج اختصاصيو حماية الأطفال إلى التدريب على دعم الأطفال الضعفاء والأطفال غير الملتحقين بالمدارس. أخيراً، يجب إتباع طرائق منهجية في جمع بيانات الجودة لاستخدامها بشكل يضمن أن تكون أنظمة وبرامج التعليم التي تعالج الفجوات والأنشطة فعّالةً في تحسين جودة التعليم والوصول إليه.

مصر

على الرغم من التحدّيات التي واجهها أطفال سوريا، إلا أنَّ الأمل بمستقبلٍ أفضل لا يزال قائماً. علاء، وطارق و وسيم، هم ثلاثة لاجئين سوريين استقروا حالياً في القاهرة، مصر، ويحلمون بأن يصبحوا اختصاصيين في الرعاية الصحية لتقديم خدمة طبية مجانية للمحتاجين.

كان الفتية الثلاثة من بين أكثر من 200 طفل استمتعوا بتجربة الأطفال يتولون زمام المبادرة التي جرت في كانون الأول\ديسمبر الماضي احتفالاً باليوم العالمي للطفل، كثير منهم أطفال لاجئون سوريون وغير سوريين، وكذلك أطفالٌ معاقون وآخرون من الأطفال المحرومين الملتحقين بالمدارس المجتمعية في المناطق الريفية في مصر. يتاح للأطفال السوريين اللاجئين الوصول إلى نظام التعليم الرسمي في مصر، وتتيح مثل هذه الأحداث الفرص لهم للانخراط في التعلّم التفاعلي والتعليم الترفيهي.

في يومٍ واحد، خاض الأطفال تجربة تعلمٍ لا تنسى عن وظائف مختلفة من خلال لعب الأدوار. وعندما سُئلوا عمّا يريدون فعله في المستقبل، تحدثوا جميعاً عن حلمهم بمساعدة مجتمعهم: تاجر فاكهة، وطبيب أسنان، ومعلم، ورجل إطفاء، وأطباء - مع حلمهم بمعالجة ما أسموه.

> **"جميع الناس المرضى خلقهم الله"**

© اليونيسف\2017\استوديوهات فلينك

6 مصر

تستمر مصر في الوصول إلى الأطفال السوريين اللاجئين في سنّ الدراسة، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة، سواء من خلال فرص التعليم الرسمية أو غير الرسمية.

الاستجابة التعليمية 2017

- تعزيز النظام: يستمر شركاء التعليم بالتواصل عن كثب مع وزارة التربية فيما يتعلق بتيسير سياسات التعليم الشامل للاجئين في مصر. تماشياً مع خطة وزارة التربية لإصلاح التعليم التي تشمل تعليم المهارات الحياتية والمواطنة بالإضافة إلى رقمنة خدمات التعليم، فقد أحدثَ شركاء التعليم مختبرات للكمبيوتر في ثلاثين مدرسةً عامة تضم أعداداً كبيرة من الأطفال السوريين اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ إنشاء 740 صفاً دراسياً ذكياً في المدارس العامة في المحافظات الستّ الأكثر تأثراً.[65]
- وضع السياسات: تسمح سياسة التمكين للأطفال السوريين بالوصول إلى فرص التعلّم ذاتها المتاحة في البلاد كنظرائهم الوطنيين من خلال قرار وزاري يتمّ تجديده سنوياً.
- الوصول: تواصل الحكومة المصرية منح حق الوصول الكامل إلى التعليم للأطفال السوريين، غير أنَّ القيود المالية الخاصة بعائلات اللاجئين تؤثر سلباً في وصول الأطفال إلى المدارس. خلال عام 2017، دعم شركاء التعليم توزيع منح التعليم على 26062 طفلاً سورياً لاجئاً وعلى 16994 طفلاً لاجئاً من جنسياتٍ أخرى. تغطي هذه المنح دورة حياة الطفل من مرحلة التعليم قبل الابتدائي إلى المدرسة الثانوية وتدعم عائلات اللاجئين الضعيفة لشراء اللباس المدرسي والكتب المدرسية، ولتغطية الرسوم الدراسية وتكاليف النقل. قدّم أيضاً شركاء التعليم دعماً موجهاً لضمان الوصول إلى الفرص التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم، كما استفاد في العام نفسه 117 طفلاً من ذوي الإعاقة (63% من الإناث) من منح التعليم، تلقّى 72 طفلاً إضافياً من ذوي الاحتياجات الخاصة المساعدة مثل معينات السمع، نظارات العيون والكراسي المتحركة لتسهيل عمليات تعلّمهم. تمّ دعم تسع مدارس عامة في محافظة دمياط من أجل قبول أكثر من 2000 طفلٍ سوري تمّ تشخيص إصابتهم بإعاقاتٍ خفيفة. شهد العام 2017 أيضاً زيادةً في أعداد الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم والمنفصلين عن ذويهم في مصر. تقليدياً، انحدر ما نسبته 80% من الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم والمنفصلين عن ذويهم من القرن الإفريقي، إلا أنَّه، وخلال العام 2017، ظهر اتجاهٌ جديد تمثّل في حصول زيادةٍ بنسبة 55% في عدد الأطفال السوريين المنفصلين عن ذويهم، معظمهم من الفتيان، الذين تمَّ تسجيلهم في مصر. تمكّن شركاء التعليم من الوصول إلى 537 من الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم والمنفصلين عن ذويهم من خلال تقديم الدعم النفسي الاجتماعي وصفوف اللغة، وذلك للمساعدة في الاندماج والحصول على الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تمّت مساعدة 114 من الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم والمنفصلين عن ذويهم بمنح التعليم للتسجيل في المدارس. أخيراً، تمّ إجراء ترميماتٍ شاملة لـ 20 مدرسةً عامة وخمس مدارس مجتمعية تركز على معايير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) لتشجيع الوصول إلى المدارس لكلٍّ من الفتيان والفتيات المصريين والسوريين. وفي التعليم العالي، استفاد 348 شاباً من المنح الدراسية في الجامعات العامة والخاصة في جميع أنحاء مصر. إضافةً إلى ذلك، حصل 79 لاجئاً سورياً من خريجي الجامعات على منحٍ دراسية لمتابعة الدراسة في مرحلة الماجستير. تُقدَم هذه المنح للطلاب اللاجئين في مصر وتغطّي نفقات التعليم والمعيشة بشكلٍ كامل.
- الجودة: استمر شركاء التعليم في دعم كلٍّ من النظام الوطني والمبادرات المجتمعية لتعزيز جودة التعليم. ركّزت الإستراتيجيات المستخدمة على بناء قدرات المعلمين والاختصاصيين الاجتماعيين الذين يعملون مع المجتمعات، فضلاً عن توفير المهارات المناسبة للأطفال من اللاجئين والمجتمعات المُضيفة التي تعزز التلاحم الاجتماعي. خلال عام 2017، تلقّى 1962 معلماً مصرياً التدريب على التعلّم النَّشِط، والانضباط الإيجابي، والتفكير النقدي وحلّ المشكلات في المدارس العامة التي لديها عددٌ كبير من الأطفال السوريين اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تدريب 330 معلماً في مركز الجالية السورية على منهجيات التعلم النَّشِط، ومهارات محو الأمية، والتفكير النقدي وحلّ المشكلات.

لمعالجة قضايا الحماية في المدارس، تمّ تدريب 339 من الاختصاصيين الاجتماعيين واختصاصيي علم النفس المدرسي على الانضباط الإيجابي والتغيرات السلوكية. علاوةً على ذلك، ولضمان تعلّم الأطفال في بيئةٍ آمنة، تمّ تنفيذ برنامج للصحة والسلامة في 40 مدرسةً عامة تصل إلى 2000 طفلٍ سوري لاجئ و 6000 طفلٍ مصري. بالإضافة إلى ذلك، قدّم شركاء التعليم وجباتٍ مدرسية إلى 349 ألف طالبٍ في 399 مدرسةً ابتدائية في أربع محافظات يوجد فيها عددٌ كبير من الأطفال اللاجئين. تمّ تعزيز القدرات المدرسية لتحسين طرائق تخزين الأطعمة وتحسين خدمات الصرف الصحي. وصل شركاء التعليم أيضاً إلى 379 طفلاً سورياً من خلال مخيمات محو الأمية التي تهدف إلى تحسين مهارات القراءة والكتابة. بالإضافة إلى ذلك، شارك 1328 طفلاً وشاباً في أنشطةٍ جماعية حول مهاراتٍ نفسية اجتماعية/حياتية، هدفت إلى تحسين مهاراتٍ مثل التواصل، القيادة والتواصل الشبكي.

[65] تشير الصفوف الدراسية الذكية إلى الصفوف الدراسية في المدارس العامة التي تمّ تزويدها بسبّورات ذكية، أدوات النقر، منهاج تفاعلي، وأجهزة لوحية (تابلت).

تمويل التعليم في مصر في العامين 2016 و 2017[66]

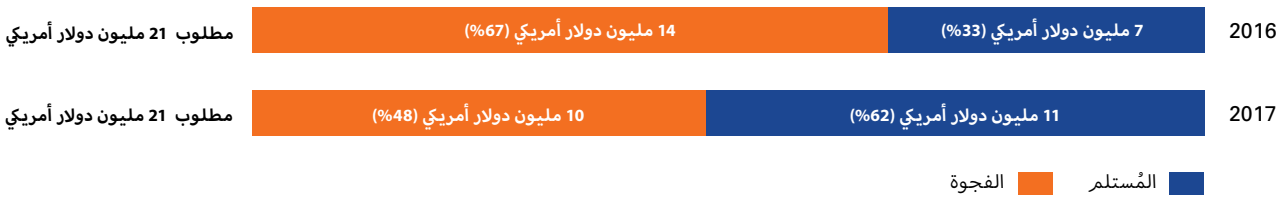

التحدّيات والفرص

تفرض الاستجابات التعليمية من حيث توفير التعليم للاجئين في المناطق الحضرية تحدّياتٍ تتعلق بالوصول إلى معلوماتٍ دقيقة في الوقت المناسب فيما يتعلق بالأطفال اللاجئين. وعلى الرغم من السياق القانوني المواتي للاجئين السوريين في البلد، إلا أنَّ اللاجئين بحاجةٍ إلى اتباع إجراءاتٍ مطوّلة في سبيل الحصول على تصاريح الإقامة أو تجديدها، الأمر الذي يفرض بدوره تحدّياتٍ إضافية على الالتحاق بالمدارس. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لمشكلة تضخم عدد السكان في مصر التي تؤدي إلى اكتظاظ الصفوف الدراسية، لا تزال قضايا الوصول، والتسجيل والاستبقاء في المدارس العامة تشكّل تحدّياً للأطفال اللاجئين.

على الرغم من كلّ هذه التحدّيات، إلا أنَّه يوجد التزامٌ سياسي قوي من قِبل الحكومة المصرية لتعزيز الدعم للاجئين السوريين. يوفر الإصلاح التعليمي الحالي، مع التركيز على تعليم المهارات الحياتية والمواطنة، الفرصة للمزيد من الإدماج والتلاحم الاجتماعي في المدارس العامة.

ما الذي علينا تغييره والقيام به بشكلٍ مختلف في عام 2018؟

في حين لا تزال فرصة تحسين جودة التعليم في مصر قائمةً، إلا أنَّه توجد حاجةٌ إلى المزيد من الدعم من حيث توفير المواد التعليمية، وتطوير مؤهلات المعلمين وإطلاق مسارات تعلّمٍ متعددة أمام جميع المتعلمين. ولتعزيز جودة التعليم لجميع الأطفال، من الضروري الاستمرار في دعم وزارة التربية، وكذلك المبادرات المجتمعية التي تعالج الفجوات الإضافية للأطفال اللاجئين. تبرز الحاجة لمزيدٍ من التركيز على البرامج التي تمكّن الشباب، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم والمنفصلين عن ذويهم، وتعزيز الروابط بين قطاعات التعليم وكسب المعيشة. تحتاج الشراكات إلى التوسّع خارج قطاع التعليم لضمان تطوير مقارباتٍ شاملة تلبّي احتياجات الأطفال والشباب.

[66] يتمّ اشتقاق متطلبات التمويل من خطط الاستجابة الإنسانية HRPs في سوريا والعراق ونداءات التمويل في البلدان المُضيفة الخمسة الخاصة ببرنامج الخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين وتعزيز الصمود 3RP اعتباراً من كانون الثاني\يناير 2017، ويتمّ تعديلها وفقاً لتحديثات النداء التمويلي في منتصف العام، كلّما أمكن. التمويل الذي تمّ الحصول عليه وفقاً لشهر كانون الأول\ديسمبر 2017. راجع الملحق 2 حول القضايا المتعلقة بتتبع التمويل.

الملحق 2 المنهجية والتعريفات

يستند هذا التقرير إلى مصادر بيانات أولية وثانوية (نظام معلومات إدارة التعليم EMIS، وزارة التربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA)، بالإضافة إلى معلوماتٍ من المناقشات والمشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين القُطري والإقليمي. تمّت الإشارة إلى قيود البيانات والثغرات في النص وفي الحواشي السفلية.

في حين يشكّل الأطفال السوريون في سنّ الدراسة داخل سوريا وخارجها محور هذا التقرير، إلا أنَّه تمّ الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أطفال المجتمعات المُضيفة المتأثرين بالأزمة في البلدان الخمسة المُضيفة، جنباً إلى جنب مع الأطفال اللاجئين الفلسطينيين المتأثرين بالأزمة. يشير مصطلح الأطفال في سنّ الدراسة إلى الفئة العمرية من 5-17 عاماً، بينما يشير مصطلح الشباب إلى الفئة العمرية من 15-25 عاماً. توجد بيانات حسب النوع الاجتماعي وحالة المخيم/المشردين داخلياً، ولكن لا يتمّ الإبلاغ عنها بشكلٍ دوري منتظم، كما لا تزال الإحصاءات عن حالات الضعف عند الأطفال (الإعاقة، عمالة الأطفال، زواج الأطفال،... إلخ) محدودةً.

يشير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) في هذا التقرير إلى عامٍ واحد من التعليم قبل الابتدائي للأطفال الذين تبلغ أعمارهم خمس سنوات، باستثناء لبنان، حيث يشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-5 سنوات. يشير التعليم الأساسي إلى التعليم الابتدائي والإعدادي، ويستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-13 سنة في تركيا، و 6-15 سنة في الأردن، و 6-14 سنة في باقي البلدان (سوريا، لبنان، العراق، ومصر). يشير التعليم بعد الأساسي إلى التعليم الموجّه للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة ويمكن تقسيمهم أيضاً إلى التعليم الثانوي العالي العام والتعليم والتدريب التقني والمهني (15-17 سنة)، بالإضافة إلى التعليم العالي/الجامعي، بما في ذلك التعليم في الجامعة والتعليم والتدريب التقني والمهني (18-24 سنة).

يشير التعليم الرسمي إلى التعليم الذي يتمّ إضفاء الطابع المؤسساتي عليه من خلال المنظمات العامة والهيئات الخاصة المعترف بها. يشكّل ذلك - في المجمل - نظام التعليم الرسمي للبلد حسب التعريف المعياري/الموحد في التصنيف الدولي المعياري/الموحد للتعليم. وهو يشير إلى التعليم الذي يتمّ تقديمه والاعتراف به من قبل الدولة ويكون معتمداً من قبل السلطات التعليمية الوطنية. يشير التعليم غير الرسمي (NFE) إلى أي نشاطٍ تعليمي منظّم ومستدام يتمّ تقديمه خارج نظام التعليم الرسمي. وبناءً على السياق، فقد يشمل برامج التعلّم الاستدراكي، التعلّم الذاتي والتعلم المكثّف، وبرامج التعليم التعويضي (دعم اللغة، محو الأمية والحساب)، أو التعلّم الإلكتروني، وقد يؤدي أو لا يؤدي إلى الانتقال إلى التعليم الرسمي. في الأردن وتركيا، يُشار إلى برامج التعليم التعويضي كبرامجٍ للتعليم غير الرسمي.

يشار إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سياق الأزمة في سوريا وفي سياق هذا التقرير إلى الفئة العمرية 5-17 سنة. أما داخل سوريا، يعدّ الأطفال غير المسجلين بالتعليم الرسمي غير ملتحقين بالمدرسة. في البلدان الخمسة المُضيفة، يعدّ الأطفال غير المسجلين في التعليم الرسمي أو غير الرسمي غير ملتحقين بالمدرسة.

بالنسبة للأطفال داخل سوريا، يتمّ تقدير عدد الأطفال ممّن هم في سنّ الدراسة (من 5-17 سنة) باستخدام بيانات السكان الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA في منتصف السنة، ويتمّ استخراج رقم التسجيل في المدارس من نظام معلومات إدارة التعليم EMIS. بالنسبة للمناطق المحررة حديثاً من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش ISIL)، يفترض بأنَّه قد تمّت المحافظة على نسبة الالتحاق 25% التي كانت في فترة ما قبل الأزمة. وبسبب القيود المفروضة على جمع البيانات، فمن الصعب تقدير الحضور المنتظم في المدرسة. تجدر الإشارة إلى أنَّ السبب الرئيس الذي يقف وراء زيادة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة داخل سوريا يعود للتقديرات المعدلة للأطفال في سنّ الدراسة. استناداً إلى تقديرات السكان الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، بلغ عدد السكان في سنّ الدراسة (5-17 سنة) في سوريا 5.4 مليون في العام الدراسي 2016/2015 و 5.76 مليون في العام الدراسي 2017/2016.

تستند تقديرات الأطفال الملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس على الإسقاطات السكانية وبيانات الالتحاق. بالنسبة للاجئين السوريين في البلدان الخمسة المُضيفة، يتمّ احتساب عدد السكان في سنّ الدراسة (5-17 سنة) وفق البيانات التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والحكومة التركية. يتمّ حساب التسجيل في كلٍّ من التعليم الرسمي وغير الرسمي على أنّه تسجيل في المدرسة، ويتمّ جمع المعلومات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ومن صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF.

في عام 2017، تمّ إجراء تحسينات في إعداد تقارير البيانات والتي أدت بدورها إلى تعديلات/تغييرات في البيانات التاريخية الواردة في التقارير السابقة، ويعود سبب ذلك في الأساس إلى تحسين إعداد التقارير حول التعليم غير الرسمي، ممّا ساعد على فصل البيانات وتجنب الحساب المزدوج للأطفال السوريين وغير السوريين الذين يستفيدون من الدعم داخل النظام الرسمي وخارجه.

في حالة لبنان الخاصة، تمّ الأخذ بعين الاعتبار فئة عمرية مختلفة بحيث تمّ توسيعها إلى 3-18 سنة لتتواءم مع إطار عمل الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم RACE II ،والذي يشمل أيضاً الأطفال غير المسجلين والمعروفين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.

فيما يتعلق بتمويل التعليم، يتمّ الحصول على بيانات مبالغ التمويل المطلوبة والمُستلمة الخاصة بقطاع التعليم من أنظمة التتبع المالي (FTS) الخاصة بخطط الاستجابة الإنسانية HRP/ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 3RP وتشير إلى تمويل HRP/3RP فقط. لا يغطي التتبع التمويل الذي يخصص للميزانيات التنموية والاستثمارات من قِبل الحكومات. بالنسبة للأردن، تتوفر معلومات التمويل من خطة الاستجابة الأردنية (JRP) وتمّ تضمينها في التقرير (تغطي دعماً مباشراً للموازنة، تمويلاً لبرامج الصمود واللاجئين).

الأسماء البِدائية

3RP	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات
ALP	برنامج التعلّم المكثّف
ASER	التقرير السنوي عن حالة التعليم
BTL	العودة إلى التعلّم
CCTE	برنامج التحويلات النقدية المشروطة من أجل التعليم
DfID	وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
DPG	مجموعة شركاء التنمية
EC/ECHO	المفوضية الأوروبية\ عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية
ECE	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
ECW	حركة وصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر
EDF	منتدى الحوار التعليمي
EGMA	تقييم الرياضيات في الصفوف الأولى
EGRA	تقييم القراءة في الصفوف الأولى
EiE	التعليم في حالات الطوارئ
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم
FTS	أنظمة التتبع المالي
HNO	لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية
HRP	خطط الاستجابة الإنسانية
IFE	التعليم غير الرسمي
INEE	الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ
ISIL	الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
JRP	خطة الاستجابة الأردنية
KRI	إقليم كردستان العراقي
LSCE	تعليم المهارات الحياتية والمواطنة
MEHE	وزارة التربية والتعليم العالي (لبنان)
MOE	وزارة التربية
MONE	وزارة التعليم الوطني (تركيا)
MSNA	تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات
NEAR	سياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسّع
NFE	التعليم غير الرسمي
NGO	منظمة غير حكومية
NLG	مبادرة لا لضياع جيل

OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
RACE	الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم
RAMP	مشروع القراءة والحساب للصفوف المبكرة (الأردن)
SDG	هدف التنمية المستدامة
SLP	برنامج التعلّم الذاتي
TIMSS	الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم
TVET	التدريب والتعليم التقني والمهني
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNPD	شعبة السكان في الأمم المتحدة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
WASH	الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية
WoS	لكلّ سوريا
YÖK	مجلس التعليم العالي (تركيا)
YTB	رئاسة مؤسسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة

مصادر

Chemonics International. 2017. *The Status of Early Primary Education in Syria*.

Government of Jordan. 2015. *Education for prosperity: delivering results. A National Strategy for Human Resource Development (2016 – 2025)*. Available at: https://docs.wixstatic.com/ugd/176e64_5ad5680491ba47deb1579b450950ac46.pdf

International Rescue Committee. 2017. *Impact of War on Syrian Children's Learning*.

Ministry of Education and Higher Education Lebanon. 2016. Reaching All Children with Education: RACE II (2017-2021). Available at http://www.mehe.gov.lb/uploads/file/2016/Oct/RACE%20II_FINAL%20Narrative_29AUG2016.pdf

NLG. 2017. *Preparing for the Future of Children and Youth in Syria and the Region through Education, London One Year On: Full Report*. Available at: http://wos-education.org/uploads/reports/170331_Brussels_paper.pdf

NLG. 2017. *Syria Crisis Education Information Management Package*.

NLG. 2018. *No Lost Generation Evidence Brief: Hear the Voices of Syria's Adolescents and Youth*.

OCHA. 2017. *2017 Multi-Sector Needs Assessment (MSNA)*.

OCHA. 2018. *Syrian Arab Republic Humanitarian Needs Overview*. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2018_syr_hno_english.pdf

Save the Children. 2014. *Too Young to Wed: The growing problem of child marriage among Syrian girls in Jordan*. Available at: https://jordan.savethechildren.net/news/too-young-wed

UN. 1978. *Convention on the Recognition of Studies, Diplomas and Degrees in Higher Education in the Arab States*. Available at: http://portal.unesco.org/en/ev.php-url_id=13517&url_do=do_topic&url_section=201.html

UNHCR. 2013. *The Future of Syria: Refugee Children in Crisis*. Available at: http://www.refworld.org/docid/529c3b4d4.html

UNHCR. 2017. *Child Labour within the Syrian Refugee Response: A Regional Strategic Framework for Action*. Available at: http://www.refworld.org/docid/5a74728d4.html

UNICEF. 2014. *A Study on Early Marriage in Jordan*. Available at: https://reliefweb.int/report/jordan/study-early-marriage-jordan-2014

UNICEF. 2018 *(Forthcoming). Quantitative Analysis of Education in Syria, 2010-11 to 2016-17*.

Whole of Syria. 2018. *Attacks on Education in Syria (March 2011 – December 2017)*. Available at: http://wos-education.org/uploads/WoS%20-%20Resources/Resources/Infograph_2018-03-22.pdf

Whole of Syria. 2018. *Child Protection Area of Responsibility: An Overview of Children Protection Needs in Syria*.

Women's Refugee Commission. 2016. *A Girl No More: The Changing Norms of Child Marriage in Conflict*. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Changing-Norms-of-Child-Marriage-in-Conflict.pdf

حقوق صورة الغلاف الخلفي

© UNICEF/UN058029/Al-Issa

من أجل المزيد من المعلومات، الرجاء المراسلة على عنوان البريد الإلكتروني: menaedu@unicef.org